جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد الحقوق
INSTITUTE OF LAW

نشأة وتطور التعليم القانوني في قطاع غزة

"دراسة حالة"

الباحث الرئيسي

د. محمد عبد الله أبو مطر

مساعدين

د. رائد صالح قنديل أ. ماهر أسامة مسعود

سلسلة أوراق بحثية حول التعليم القانوني

(2020)

معهد الحقوق-جامعة بيرزيت

دراسة بعنوان

نشأة وتطور التعليم القانوني في قطاع غزة

"دراسة حالة"

الباحث الرئيسي

د. محمد عبد الله أبو مطر

مساعدين

د. رائد صالح قنديل

أ. ماهر أسامة مسعود

قائمة المحتويات

تقديم..... 3

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي للتعليم القانوني في قطاع غزة..... 6

المطلب الأول: التشريعات الناظمة للتعليم القانوني..... 7

المطلب الثاني: المؤسسات الأكاديمية للتعليم القانوني في قطاع غزة..... 11

المبحث الثاني: مقومات التعليم القانوني بكليات القانون في قطاع غزة..... 25

المطلب الأول: الخطط الدراسية للتعليم القانوني..... 25

المطلب الثاني: التعليم النظري والتطبيقي للقانون..... 31

المبحث الثالث: دور كليات القانون في قطاع غزّة في تنمية المهارات القانونيّة..... 38

المطلب الأول: النشاط اللامنهجي وأثره على تنميّة المهارات القانونيّة..... 39

المطلب الثاني: العيادات القانونية وحدود دورها في تطوير المهارات القانونيّة..... 47

الخاتمة..... 51

تقديم

يشكل التكوين العلمي والمعرفي في المجال القانوني متطلب أساسي لبناء دولة الحق والقانون في الجماعات السياسية المعاصرة؛ كونه يعد الأداة الرئيسية التي يمكن عبرها رفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالكفاءات والكوادر البشرية من المتخصصين للعمل في مؤسسات قطاع العدالة والحقل القانوني، وترسيخ الثقافة الحقوقية داخل المجتمع.

ويعد التكوين العلمي والمعرفي في المجال القانوني المهمة الأساسية التي تضطلع بها المؤسسات الأكاديمية العاملة في ميدان التعليم القانوني، إلا أن تحقيق أهداف وغايات التعليم القانوني ومخرجاته في أي مجتمع تقوم على توفر العملية التعليمية للقانون على مجموعة من المتطلبات والمقومات الكفيلة بتحقيق جودة التعليم القانوني، كسن تشريعات ناظمة للتعليم القانوني، ووجود مؤسسات أكاديمية قادرة على توفير بيئة تعليمية تساهم في البناء المعرفي والمهاري لدارسي القانون؛ عبر ما تعتمده من خطط تدريسية وأساليب وبرامج وأنشطة تعليمية وبحثية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية والسياسية، خاصّة في المجتمعات التي تعايش حالة من عدم الاستقرار السياسي والقانوني، وقطاع غزة لا يشكل خروجاً على هذه الحالة؛ بسبب استمرار الاحتلال وما يرتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة للانقسام السياسي وآثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

وقد شهد قطاع غزة لا سيما بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 نشوء العديد من المؤسسات الأكاديمية العاملة في ميدان التعليم القانوني، مع تزايدها خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى زيادة حدة التنافس بين هذه المؤسسات في استقطاب الطلبة لدراسة القانون وارتفاع أعداد الخريجين بصورة ملحوظة وتزاحم التحاقهم بسلك المحاماة في ظل تراجع القدرة الاستيعابية والتشغيلية لهؤلاء الخريجين، نظراً لما يعيشه القطاع من مشكلات وتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية؛ مما يقتضي مراعاة هذه المشكلات والتحديات في بناء استراتيجيات العملية التعليمية في المجال القانوني ومخرجاتها وإنتاجها المعرفي وأثر ذلك على الحقل القانوني بمختلف مكوناته، ولعل ذلك ما يفسر توجُّه مجلس التعليم العالي الفلسطيني ونقابة المحامين كجهات ذات علاقة نحو التدخل لرفع مفتاح القبول للالتحاق بكليات القانون وسلك التدريب للمحاماة.

لذلك فإن اشتغال كليات القانون في قطاع غزة، يأتي في سياق بيئة تعليمية لا تخلو من تحديات ومشكلات قد تؤثر على جودة التعليم القانوني ومخرجاته.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

بناءً على ما سبق، فإن دراسة نشأة وتطور التعليم القانوني في قطاع غزة، تطرح إشكالية رئيسية تتمثل في: "**مدى كفاية التعليم القانوني في كليات القانون في قطاع غزة**."

وهذه إشكالية تستوعب – منهجياً – كافة التساؤلات التي يثيرها التعليم القانوني في قطاع غزة، والتي أهمها:

- ما هي التشريعات الناظمة للتعليم القانوني في قطاع غزة؟
- ما هو الإطار المؤسساتي والأكاديمي للتعليم القانوني في قطاع غزة؟
- ما هي حدود استجابة الخطط الدراسية في كليات القانون في قطاع غزة لاستحقاقات التعليم القانوني والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟
- ما هي الأساليب النظرية والتطبيقية للتدريس والتعليم القانوني في قطاع غزة وأثرها في على التكوين العلمي القانوني؟
- ما مدى مساهمة كليات القانون في القطاع في بناء المهارات القانونية لدارسي القانون؟

منهج الدراسة:

إن طبيعة موضوع الدراسة ونظراً لغياب الدراسات المسحية وندرة المصادر العلمية حول التعليم القانوني في قطاع غزة، تقتضي الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي في تناول نشأة وتطور التعليم القانوني في قطاع غزة.

كليات التعليم القانوني محل الدراسة:

تتناول هذه الدراسة نشأة التعليم القانوني وتطوره في قطاع غزة من خلال ثلاث كليات للتعليم القانوني، وهنّ كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، وكلية الحقوق في جامعة الأزهر، وكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين، واللاتي تم اختيارهن وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية كما سيتضح في هذه الدراسة، مع تناول باقي الكليات في سياق تحديد المؤسسات الأكاديمية العاملة في ميدان التعليم القانوني في قطاع غزة وبرامجها التعليمية والدرجات التي تمنحها.

المصادروالأدوات العلمية:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والأدوات العلمية، كالأدبيات والمراجع ذات العلاقة بالتعليم القانوني في قطاع غزة، بالإضافة إلى المعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكليات محل الدراسة، كما أنه ولتغطية كافة الموضوعات التي تتناولها الدراسة، تم اللجوء إلى بعض الأدوات البحثية كالمقابلات والاستبيانات التي شملت أكاديميين وخريجين ومحامين وطلبة من الكليات محل الدراسة، بالإضافة إلى عاملين في الحقل القانوني ومؤسساتٍ مانحة.

هيكلية الدراسة:

لمقاربة إشكالية الدراسة وما تثيره من تساؤلات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأوّل: الإطار القانوني والمؤسسي للتعليم القانوني في قطاع غزة

المطلب الأول: التشريعات الناظمة للتعليم القانوني

المطلب الثاني: الكليات العاملة في مجال التعليم القانوني

المبحث الثاني: مقومات التعليم القانوني بكليات القانون في قطاع غزة

المطلب الأول: الخطط الدراسة للتعليم القانوني

المطلب الثاني: التعليم النظري والتطبيقي للقانون

المبحث الثالث: دوركليات القانون في قطاع غزة في تنمية المهارات القانونية

المطلب الأول: النشاط اللامنهجي وأثره في تنمية المهارات القانونية

المطلب الثاني: العيادات القانونية وحدود دورها في تطوير المهارات القانونية

المبحث الأول

الإطار القانوني والمؤسسي للتعليم القانوني في قطاع غزة

ارتبط التعليم العالي الفلسطيني في نشأته وتطوره بالواقع السياسي والتحولات التي مرت بها فلسطين، لا سيما خضوعها للحكم العربي منذ العام 1948 ثم الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 وصولاً لتأسيس السلطة والوطنية

الفلسطينية عام 1994، وخلال هذه المراحل عرف التعليم العالي الفلسطيني عدة تطورات؛ حيث أُنشأت منذ عام 1950 بعض الكليات المتوسطة المختصة بالتعليم المهني وتدريب المعلمين، وكانت هذه الكليات تدار من قبل سلطات الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو عبر (الأونروا)، ليعقبها منذ عام 1970 تأسيس بعض الجامعات في إطار الجهود الجماعية الفلسطينية لمواجهة سياسة الاحتلال في منع الشباب الفلسطيني من السفر للخارج لاستكمال تعليمهم الجامعي، ومحاولاته تقويض الهوية الوطنية الفلسطينية، ليشهد التعليم العالي تطوراً ملحوظاً مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية[1]، التي أقرت بعض التشريعات الناظمة للتعليم العالي في فلسطين، كما تأسست العديد من الجامعات والكليات الجامعية، التي تولت التعليم العالي في فلسطين ومنه التعليم القانوني تحت إشراف الحكومة الفلسطينية لا سيما وزارة التعليم العالي.

المطلب الأول: التشريعات الناظمة للتعليم القانوني

شكل التعليم محل اهتمام المشرع الفلسطيني، وهو ما يتضح من خلال أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وتعديلاته، بالإضافة إلى ما صدر من تشريعات لتنظيم العملية التعليمية في فلسطين.

الفرع الأول: التعليم القانوني وفقاً لأحكام القانون الأساسي

بصدور القانون الأساسي الفلسطيني عام 2002، وما تلاه من تعديلات عام 2003 وعام 2005، أصبح هذا القانون، بحسب المواد (103 و105) منه، المرجع الدستوري الناظم للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها الدستورية خلال المرحلة الانتقالية - (مرحلة التسوية السياسية) - لحين دخول الدستور الجديد لدولة فلسطين حيز التنفيذ[2]، وقد نصت المادة (24) منه ضمن باب الحقوق والحريات على أن "1- التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة. 2- تشرف السلطة الوطنية على التعليم كلّه وفي جميع مراحله ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه. 3- يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي

[1]- نظام التعليم العالي في فلسطين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منشور على موقع الوزارة، الرابط: http://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System، تاريخ الزيارة 2020/8/13.

[2]- انظر، محمد أبو مطر، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء1: المبادئ الدستورية العامة وتطبيقاتها في فلسطين، كتاب محكم، دار النهضة العربية، القاهرة، دار النهضة العلمية، الإمارات، 2018، ص: 178 وما بعدها.

والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها. 4- تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها"

ويتضح من خلال هذا النص دسترة المشرع الفلسطيني للتعليم كحق لكل مواطن، مع منحه السلطة الوطنية سلطة الإشراف على التعليم في كافة مراحله ومؤسساته، وإقراره بعدة ضمانات، خاصةً فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد عليا، بالإضافة لمراكز البحث العلمي، كضمان استقلاليتها وحرية البحث العلمي والانتاج الادبي والثقافي والفني، على أن تعمل السلطة الوطنية على تشجيع تلك المؤسسات ودعمها، إلا أن المشرع الدستوري الفلسطيني ورغم تبنيه للتعليم كحق والنص على بعض الضمانات ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي، إلا أنه لم يلزم السلطة الوطنية صراحةً بإعانة الجامعات وتوفير الحماية لها، وهو ما ينطبق على المسودة الرابعة لدستور فلسطين، التي لم تورد في المادة (44) منها هذه الضمانة كالتزام دستوري على الدولة، مكتفيةً بإيراد عبارة "**تعمل**" الدولة، كما هو وارد في المادة (24/ ف3) من القانون الأساسي، حيث نصت المادة (44) من تلك المسودة "تحترم الدولة استقلالية الجامعات والمؤسسات ومراكز البحوث ذوات الأهداف العلمية، وتنظم القوانين الإشراف عليها بما يضمن حرية البحث العلمي والإبداع في شتى المجالات. وتعمل الدولة في حدود إمكانياتها على تشجيعها وإعانتها وحمايتها"، وهي عبارة تفتقد إلى صيغة الإلزام الدستوري سواء في القانون الأساسي أو مسودة الدستور، مما قد يفسح المجال أمام عدم وفاء الدولة بهذا الالتزام تجاه الجامعات الفلسطينية، لذلك تقترح الدراسة النص صراحة في التشريعات الدستورية على هذا الالتزام، بالنظر إلى تنامي الإقبال على التعليم الجامعي وضعف قدرة الجامعات على توفير فرص التعليم للفئات المتعففة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والفقر في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة محل الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع في القانون الأساسي، قد أقر في المادة (10/ف1) بإلزامية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما أورد ضمانات هامة منها ما جاء في المادة (32) منه، التي اعتبرت الاعتداء على الحقوق والحريات التي يكفلها القانون الأساسي ومنها الحق في التعليم في مختلف مراحله، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم، مع إقرارها بضمان السلطة الوطنية التعويض العادل لمن وقع عليه الضرر، كما أخذ المشرع في المادة (103) من القانوني الأساسي بالرقابة القضائية على دستورية القوانين والأنظمة واللوائح وغيرها من التشريعات، مما يوفر ضمانة أخرى، وهي خضوع المشرع الفلسطيني فيما يصدر عنه من قوانين

وتشريعات ناظمة للعملية التعليمية لرقابة الدستورية لضمان عدم مخالفته أحكام القانون الأساسي وما أورده من ضمانات لإعمال الحق في التعليم وتنظيم مؤسساته ومنها مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك المؤسسات العاملة في مجال التعليم القانوني[1].

الفرع الثاني: التعليم القانوني طبقاً لقوانين ولوائح التعليم العالي

إن التعليم العالي وكغيره من مجالات النشاط الاجتماعي ولارتباطه بأحد حقوق الإنسان يتطلب تدخلاً تشريعياً لإعماله وتنظيم عمله مؤسساته وتحديد الأسس القانونية التي يقوم عليها التعليم العالي، لذلك صدرت العديد من القوانين والتشريعات ذات العلاقة، كالقانون رقم 11 لسنة 1998 بشأن التعليم العالي، والذي اشتمل على 30 مادة ، تضمنت تعريفات عامة لغايات تطبيق هذا القانون، مع اقرار المشرع فيه بالتعليم كحق لكل مواطن، مؤكداً على استقلالية مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي وحرية البحث العلمي، كما حدد أهداف التعليم العالي وصلاحيات وزارة التعليم والوزير، ونص على بعض الضمانات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي مبيناً تصنيفها من حيث التأسيس والبرامج التعليمية وإدارة هذه المؤسسات وترخيصها واعتمادها واعتماد برامجها، بالإضافة لتحديد نطاق سلطة الوزارة في الإشراف على التعليم العالي، والشهادات الممنوحة ونظام الدراسة فيها، ومراكز البحث العلمي، مع بعض الأحكام الختامية لإنفاذ ذلك القانون[2]، إلا أن هذا القانون تم إلغائه بموجب المادة (45/ف1) من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 بشأن التعليم العالي، وقد تضمن هذا القرار بقانون 46 مادة نظمت ذات الموضوعات الواردة في القانون رقم 11 لعام 1998، كما أكد على التعليم كحق للمواطن واستقلالية مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي وحرية البحث العلمي، إلا أنه نظم أيضاً تشكيل مجلس التعليم العالي وصلاحياته ومجلس البحث العلمي وأهدافه والهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية وصلاحياتها، ومجلس رؤساء الجامعات وكيفية عمله، وإجراءات ترخيص مؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية، بالإضافة إلى تنظيم الاعفاءات الضريبية لمؤسسات التعليم العالي والرسوم، وتحديد فترة انتقالية

[1]- لمزيد من الإيضاح، راجع، واقع التعليم القانوني الأكاديمي وأثره على مهنة المحاماة، إصدار المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء – مساواة، رام الله، 2013، ص: 5 وما بعدها.

[2]- راجع، القانون رقم 11 لسنة 1998 بشأن التعليم العالي، الوقائع الفلسطينية، العدد 27، سنة 1998، ص: 38-45.

لقيامها بتصويب وضعها وفقاً لأحكام القرار بقانون، كما تضمن بعض الأحكام الانتقالية الخاصة بسريان القرار بقانون[1].

وقد صنّف القرار بقانون مؤسسات التعليم العالي إلى ثلاث أنواع، وهي المؤسسات الحكومية؛ والتي تنشأ بموجب قرار من مجلس الوزراء وينظم عملها تشريع خاص بها وتتبع مباشرة لوزارة التعليم العالي، ومؤسسات عامة غير ربحية ينظم عملها أنظمة تضعها المؤسسة، ومؤسسات خاصة ربحية أو غير ربحية يتم تسجيلها وتحديد مهام إدارتها وفقاً لقانون الشركات.

وفي تنظيمه لصلاحيات الوزارة لم ينص القرار بقانون على صلاحية الوزارة في تحديد معدلات الثانوية العامة للقبول في مؤسسات التعليم العالي، أو تحديد عدد الطلبة المسموح قبولهم في كل مؤسسة تعليم عالي، كما هو الحال في القانون رقم 11 لسنة 2011، وإنما أناط هذه الصلاحية حسب المادة (7ف/3 و4) منه لمجلس التعليم العالي، وإعمالاً لهذه الصلاحية أصدر مجلس التعليم العالي الفلسطيني القرار (2/ج3/م.ت.ف) الصادر بتاريخ 2020/3/2، والذي بموجب المادة الأولى منه تم تحديد معدلات القبول في الثانوية العامة لدراسة بعض التخصصات في مؤسسات التعليم العالي، ومنها تخصص الحقوق بمعدل (75%) فأعلى[2].

كما أناط القرار بقانون في المادة (29) منه بمجلس التعليم العالي سلطة توجيه الإنذار لمؤسسات التعالي حال مخالفتها للقرار بقانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه مع حقه في ايقاع بعض العقوبات التأديبية بناءً على تنسيب من الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية، بالإضافة إلى إلزامه مؤسسات التعليم العالي بتقديم تقاريرها السنوية للمجلس وفقاً للمادة (28) منه، مما يعني توجه المشرع الفلسطيني في القرار بقانون نحو التوسع في صلاحيات وسلطات مجلس التعليم العالي.

ومن التشريعات اللائحية المنظّمة للتعليم العالي بالإضافة لما ورد في قرار مجلس التعليم العالي لعام 2020 بخصوص تحديد معدلات القبول في مؤسسات التعليم العالي، القرارات الرئاسية كالقرار رقم 6 ورقم 13 ورقم 18 لسنة 1994 بشأن تشكيل مجلس التعليم العالي[3]، الذي أصبح يخضع للتنظيم الوارد في المادة (7) من القرار

[1]- انظر، القرار بقانون رقم 6 لسنة 2018 بشأن التعليم العالي، الوقائع الفلسطينية، العدد 142، سنة 2018، ص: 4-17

[2]- منشور على الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي على الرابط:
http://www.mohe.pna.ps/moehe/ministerialsystemsandregulations، تاريخ الزيارة 2020/8/14.

[3]- منشور على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية على الرابط :

بقانون، كذلك ما صدر من أنظمة وتعليمات وقرارات وزارية لتنظيم شؤون التعليم العالي، كالأنظمة الصادرة عن مجلس الوزراء ومنها القرار رقم 7 لسنة 2020 بنظام الاعتراف ومعادلة الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية المعترف بها، والقرار رقم (5) لسنة 2017م بنظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية ومعادلة الشهادات الصادرة عنها[1]، والتعليمات الصادرة عن رئيس الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية بتاريخ 2012/4/20 بشأن منح درجة الدكتوراه في الجامعات الفلسطينية، وقرار وزير التعليم العالي بتاريخ 2007/12/31 بشأن التجسير في مؤسسات التعليم العالي الحكومية[2]، وهو القرار الذي بناءً عليه تم قبول تجسير العديد من الطلبة خريجي الدبلوم للدراسة في كليات الحقوق والقانون في قطاع غزة، خاصة في ظل افتتاح بعض برامج الدبلوم القانونية كبرنامج المعاون القانوني في كلية العلوم التطبيقية وبرنامج سكرتارية قانونية في كلية الدراسات المتوسطة بجامعة الأزهر.

المطلب الثاني: المؤسسات الأكاديمية للتعليم القانوني في قطاع غزة

يعتبر التعليم العالي في فلسطين حديث النشأة مقارنة بغيرها من الدول[3]، وقد شهدت عملية تأسيس مؤسسات التعليم العالي تحولاً كمياً في السنوات التي تلت قيام السلطة الوطنية سواء في الضفة الفلسطينية أو قطاع غزة[4]، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية العاملة في ميدان التعليم القانوني.

الجدول رقم (1): الجامعات والكليات العاملة في ميدان التعليم القانوني بقطاع غزة حتى أغسطس 2020

م	اسم المؤسسة	اسم الكلية	اسم البرنامج/ التخصص	الدرجة العلمية	آخر اعتماد	حالة البرنامج	جهة الاعتماد
1	الجامعة الإسلامية	الشريعة والقانون	الشريعة والقانون	بكالوريوس	2002	فعال	رام الله
2	الجامعة الإسلامية	الشريعة والقانون	القانون العام	ماجستير	2011	فعال	رام الله

http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2814، تاريخ الزيارة 2020/8/15

[1]- منشور على الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي على الرابط :
http://www.mohe.pna.ps/moehe/ministerialsystemsandregulations، تاريخ الزيارة 2020/8/14.

[2]- منشور على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية على الرابط :
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2814 تاريخ الزيارة 2020/8/15

[3]- واقع التعليم في فلسطين، منشور على الموقع الإلكتروني لوكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية على الرابط :
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9010، تاريخ الزيارة 2020/8/30.

4- نظام التعليم العالي في فلسطين، مرجع سابق.

3	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	الدراسات الإنسانية والاعلام	مساعد قانوني	دبلوم متوسط سنتين	2014	فعال	رام الله
4	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	الدراسات الإنسانية والاعلام	السكرتارية والدراسات القانونية	دبلوم متوسط سنتين	2008	فعال	رام الله
5	الكلية العربية الجامعية للعلوم التطبيقية	بدون قسم	القانون	بكالوريوس	2015	فعال	غزة
6	أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا	-	القانون والإدارة العامة	ماجستير	2015	مغلق	غزة
7	جامعة الأقصى	الإدارة والتمويل	القانون والإدارة العامة	ماجستير	2018	فعال	رام الله
8	جامعة الأمة للتعليم المفتوح	العلوم الشرطية والقانون	العلوم الشرطية والقانون	بكالوريوس	2011	فعال	غزة
9	جامعة الأمة للتعليم المفتوح	العلوم الشرطية والقانون	القانون	بكالوريوس	2009	فعال	غزة
10	جامعة الأمة للتعليم المفتوح	مجتمع الأمة للدراسات المتوسطة للتعليم النظامي	السكرتارية القانونية	دبلوم متوسط سنتين	2015	فعال	غزة
11	جامعة الإسراء	القانون	القانون	بكالوريوس	2015	فعال	غزة/رام الله
12	جامعة الإسراء	القانون	حقوق الإنسان	بكالوريوس	2015	فعال	غزة
13	جامعة الأزهر	الحقوق	القانون	بكالوريوس	2002	فعال	رام الله
14	جامعة الأزهر	الحقوق	القانون الخاص	ماجستير	2002	فعال	رام الله
15	جامعة الأزهر	الحقوق	القانون العام	ماجستير	2002	فعال	رام الله
16	جامعة غزة	القانون	القانون	بكالوريوس	2012	فعال	غزة/ رام الله
17	جامعة غزة	بدون كلية	السكرتارية القانونية	دبلوم متوسط سنتين	2014	فعال	رام الله
18	جامعة فلسطين	القانون	القانون	بكالوريوس	2010	فعال	رام الله
19	جامعة فلسطين	القانون	رئيسي قانون/ فرعي إدارة أعمال	بكالوريوس	2015	فعال	رام الله
20	جامعة فلسطين	كلية الدراسات المتوسطة	مساعد قانوني	دبلوم متوسط سنتين	2015	فعال	غزة /رام الله
21	كلية الدراسات المتوسطة- الأزهر	العلوم الإدارية	السكرتارية القانونية	دبلوم متوسط سنتين	2015	فعال	رام الله
22	كلية الرباط الجامعية	بدون قسم	القانون والعلوم الشرطية	بكالوريوس	2011	فعال	غزة
23	كلية الزيتونة للعلوم والتنمية	دراسات انسانية	الدراسات القانونية والقضائية	دبلوم متوسط سنتين	2011	فعال	غزة
24	كلية الزيتونة للعلوم والتنمية	دراسات انسانية	السكرتارية القانونية والقضائية	دبلوم متوسط سنتين	2011	مغلق	غزة
25	كلية العودة الجامعية	بدون قسم	القانون والعلوم الأمنية	بكالوريوس	2011	فعال	غزة
26	كلية العودة الجامعية	بدون قسم	التربية وحقوق الإنسان	بكالوريوس	2014	مغلق	غزة
27	كلية النهضة	بدون قسم	مواثيق دولية وحقوق الإنسان	دبلوم متوسط سنتين	2010	فعال	غزة

المصدر: وزارة التعليم العالي - غزة

وطبقاً لوزارة التعليم العالي في غزة، وحسب ما هو معتمد لديها من مؤسسات أكاديمية وبرامج تعليمية حتى عام 2020، فقد بلغ عدد المؤسسات الأكاديمية التي تتولى التعليم القانوني في قطاع غزة نحو (15) مؤسسة، وهي مؤسسات يتم فيها تدريس القانون إما من خلال كليات متخصصة، كالجامعة الاسلامية وجامعة الأزهر وجامعة فلسطين وجامعة الإسراء وجامعة غزة وجامعة الأمة للتعليم المفتوح، أو عبر أقسام أو برامج أو كليات أخرى، كباقي الجامعات والكليات الواردة في الجدول أعلاه، ومن هذه المؤسسات من يمنح فقط درجة الماجستير في القانون، كأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، في مقابل مؤسسات أخرى كالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، تمنح درجتي البكالوريوس والماجستير، كما أن هناك مؤسسات تمنح فقط درجة البكالوريوس في القانون، كجامعة الاسراء والكلية الجامعية العربية للعلوم التطبيقية وكلية الرباط الجامعية وكلية العودة، فيما تمنح مؤسسات أخرى كلٍ من درجتي البكالوريوس والدبلوم المتوسط في مجالات مساعدة للقانون كجامعة غزة وجامعة فلسطين وجامعة الأمة للتعليم المفتوح، أما باقي المؤسسات كالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية وكلية الدراسات المتوسطة بجامعة الأزهر وكلية الزيتونة للعلوم والتنمية وكلية النهضة فإنها تمنح فقط درجة الدبلوم المتوسط في المجالات المساعدة للقانون، علماً بأنه قد تم إغلاق ثلاثة برامج أكاديمية، وهي الماجستير في القانون بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، والبكالوريوس في التربية وحقوق الإنسان بكلية العودة الجامعية، ودبلوم الدراسات القانونية والقضائية بكلية الزيتونة للعلوم والتنمية، وقد تم هذا الإغلاق بموجب قرار من وزارة التعليم العالي لعدم التزام هذه المؤسسات بدليل التراخيص والاعتماد لعام 2015، كما أن بعض المؤسسات وإن تصنف برامج التعليم القانوني فيها لدى الوزارة بالبرامج الفعالة، إلا أنها لا تمارس عملها لعدم إقبال الطلبة للتسجيل فيها بسبب الظروف الاقتصادية، وعدم قدرتها على المنافسة مع المؤسسات التعليمية الأخرى، كما أن هناك برامج أخرى ولذات الأسباب تشهد ضعفاً في إقبال الطلبة للتسجيل فيها[1]، وهو ما يقتضي من وزارة التعليم العالي وبحكم دورها الرقابي والإشرافي على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في منح التراخيص واعتمادات برامج التعليم القانوني في قطاع غزة ضمن رؤية استراتيجية قائمة على أساس الاحتياج وسوق العمل[2].

1- مقابلة مع الأستاذة سلوى شبير، المستشار القانوني لوزارة التعليم العالي في غزة، بتاريخ: 2020/10/7.

2 - كما يشير الدكتور ساهر الوليد، أستاذ القانون الجنائي بجامعة الأزهر، والعميد السابق لكلية الحقوق، إلى أن بعض مؤسسات التعليم القانوني في قطاع تقوم بتدريس القانون سواء في مرحلة الدبلوم أو البكالوريوس أو الماجستير ضمن برامج مشتركة مع تخصصات

لذلك ستتناول هذه الدراسة كلاً من كلية القانون والشريعة الإسلامية في الجامعة الإسلامية وكلية الحقوق في جامعة الأزهر وكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين؛ وذلك كونها الأقدم من حيث النشأة، والأكثر استقطاباً وتخريجاً لطلبة القانون في قطاع غزة[1]،وباعتبارها من المؤسسات الأكاديمية التي تمنح درجة البكالوريوس في القانون، وذلك من خلال التطرق لنشأتها وتكوينها، وبرامج التعليم القانوني فيها.

الفرع الأول: النشأة والتكوين

جاءت نشأة كليات التعليم القانوني في قطاع غزة في سياق الجهود الرامية لرفد المجتمع الفلسطيني وخاصة بعد تأسيس السلطة بالكفاءات والكوادر القانونية للعمل في حقل المحاماة ومجالات القانون المختلفة سواء في المؤسسات الرسمية وقطاع العدالة للسلطة الناشئة أو في المؤسسات الخاصة وغير الحكومية والدولية، حيث عمدت الجامعات في قطاع غزة إلى إنشاء كليات متخصصة للتعليم القانوني والتي غالباً ما تأسست في السنوات الأولى لتأسيس الجامعات، مما يعكس اهتمام هذه الجامعات بمسألة التعليم القانوني[2]، وهو ما يثير التساؤل حول نشأتها وتكوينها.

أولاً: كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية

أُنشأت الجامعة الإسلامية عام 1978، وتعتبر أولى الجامعات الفلسطينية التي تشكلت في قطاع غزة منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وقد تأسست الجامعة الإسلامية كمؤسسة عامة غير ربحية تحت إشراف مجلس أمناء، واحتفظت بهذه الوضعية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، وبالتالي تصنف ضمن مؤسسات التعليم العالي العامة طبقاً للمادة (17/ف1/ب) من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 بشأن التعليم العالي.

وتعد كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية من الكليات التي شكلت اللبنة الأولى للجامعة، حيث تأسست مع تأسيس الجامعة عام 1978، وقد عنيت الكلية بتدريس الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي وأصوله إلى

أخرى، مثل القانون والإدارة، الشريعة والقانون، السكرتاريا والقانون، وهو ما لا ينسجم مع التطور الحاصل في التعليم القانوني على الصعيد الاقليمي والعالمي، الذي يتجه نحو التخصصية حتى في إطار التخصص الواحد، مقابلة معه بتاريخ 2020/12/9.

1- مقابلة مع الأستاذ عبد العزيز الغلاييني، نقيب المحامين في قطاع غزة، بتاريخ 2020/9/7، والتي أكد فيها أنه وحسب الأعداد المسجلة لدى نقابة المحامين، سواء فيما يتعلق بالمحامين المتدربين، أو المحامين المزاولين، تعتبر هذه الكليات الثلاث في قطاع غزة، هي الكليات التي تخرج العدد الأكبر من العاملين في مهنة المحاماة، خاصةً وأن معظم الخريجين يلتحقون مباشرة بعد التخرج بسلك تدريب المحاماة، مما يعكس أنها الكليات الأكثر استقطاباً لدراسي القانون.

2- مقابلة مع د. عبد الله الفرا عميد كلية الحقوق في جامعة الأزهر، بتاريخ 2020/9/7.

جانب القوانين الوضعية والمعمول بها أمام المحاكم في فلسطين، علماً بأنه قد تم تغيير اسم الكلية إلى كلية الشريعة الاسلامية عام 1983، بعد تحولها في هذا العام من نظام الدراسة السنوي إلى نظام الساعات (النظام الفصلي) متأثرةً في ذلك بالجامعة الأردنية التي لم يكن فيها كلية بمسمى الشريعة والقانون، لتعود تحت ذات مسمى النشأة عام 2005 بعد افتتاح قسم الشريعة الإسلامية والقانون إلى جانب قسم الشريعة الإسلامية، وذلك لدراسة القوانين والتشريعات المطبقة في فلسطين بعد قيام السلطة الوطنية من منظور الشريعة الإسلامية[1].

وتضم كلية الشريعة والقانون إلى جانب الهيئة الإدارية نحو (62) عضو هيئة تدريس، منهم (36) من الأكاديميين المتخصصين في علوم الشريعة الإسلامية وأصول الفقه وغالبيتهم من المتفرغين (المثبتون)، ويتبعون لقسم الشريعة الإسلامية، وقد بلغ عدد حاملي رتبة الأستاذية في هذا القسم ثلاثة أعضاء والأستاذ المشارك تسعة أعضاء والأستاذ المساعد (15) عضواً والباقي هم برتبة محاضر، بالإضافة إلى (26) من الأكاديميين المتخصصين في علوم القانون وغالبيتهم غير متفرغين (غير مثبتين)، ويعملون إما بنظام العقد أو الساعة، ويتبعون لقسم الشريعة الإسلامية والقانون، ولا يوجد من هؤلاء الأعضاء من يحمل رتبة الأستاذية بينما يحمل عضوان رتبة الأستاذ المشارك، في حين بلغ حاملو رتبة الأستاذ المساعد نحو (22) عضواً، والباقي هم من حملة درجة الماجستير برتبة محاضر، وفيما يتعلق بقسم الشريعة والقانون فقد شملت التخصصات القانون بفرعيه القانون العام والقانون الخاص وتتركز التخصصات الدقيقة لأعضاء الهيئة التدريسية في القانون العام في كل من (القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الجنائي والقانون الدولي، والقانون الجنائي الدولي، وقانون المالية العامة والضرائب)، أما القانون الخاص فتركزت التخصصات في كل من (القانون المدني، والقانون التجاري، وقانون المرافعات، والميراث، والأحوال الشخصية، والقانون الدولي الخاص)[2]، مما يؤشر على أن تخصصات أعضاء الهيئة التدريسية تغطي غالبية المقررات الدراسية، لكن ملاحظة عدم وجود متخصصين من حملة درجة الدكتوراه لتدريس مساقات ذات العلاقة بالمالية والتشريع الضريبي وقانون البينات.

1- مقابلة مع الأستاذ د. ماهر السوسي، العميد الأسبق لكلية الشريعة والقانون، ود. عفيف كلوب، رئيس قسم الشريعة والقانون، بتاريخ 2020/9/6.

2- المرجع السابق، ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع كلية الشريعة والقانون، أقسام الكلية، أعضاء الهيئة التدريسية للأقسام، منشور على الرابط :
http://sharea.iugaza.edu.ps/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85، تاريخ الزيارة: 2020/9/6.

وتتمثل معايير وشروط التعيين في الكلية بالحاجة لعضو هيئة التدريس والتخصص والدرجة العلمية والخبرة في مجال التدريس والمهارات الشخصية والإلمام باللغة الإنجليزية، على أن يتمتع العضو المرشح للتعيين بقدر من الثقافة الإسلامية[1].

ثانياً: كلية الحقوق بجامعة الأزهر

تم إنشاء جامعة الأزهر عام 1991 بقرار من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في إطار جهود المنظمة في توفير مؤسسة للتعليم العالي واستقطاب الشباب الفلسطيني للدراسة فيها بدلاً من السفر للخارج لتعزيز الصمود الفلسطيني في الأراضي المحتلة[2]، وقد جاء تأسيس الجامعة كمؤسسة تعليم عالي عامة غير ربحية وتخضع لإشراف مجلس أمناء يتم اختيار أعضائه من قبل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفيما بعد رئيس السلطة الوطنية، واستمرت الجامعة بهذه الوضعية إلى ما بعد نشأة السلطة الوطنية، لذلك تصنف ضمن مؤسسات التعليم العالي العامة طبقاً للمادة (17/ف1/ب) من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 بشأن التعليم العالي.

وقد تأسست كلية الحقوق مع تأسيس الجامعة عام 1991 تحت مسمى كلية الشريعة والقانون، إلا أنه قد تم تغيير مسماها إلى كلية الحقوق عام 1993، وذلك بناء على رغبة طلاب الكلية، لتقليل عدد سنوات الدراسة من خمس سنوات في كلية الشريعة والقانون إلى أربع سنوات في كلية الحقوق، لا سيما وأن مجالات عمل الخريجين هي ذاتها بالنسبة لكلتا الكليتين[3]، وتحولت الكلية من النظام السنوي إلى نظام التدريس الفصلي عام 1995.

وتتكون كلية الحقوق من قسمين، هما قسم القانون العام وقسم القانون الخاص، ويضم هذين القسمين إلى جانب الهيئة الإدارية نحو (20) عضو هيئة تدريس غالبيتهم من المتفرغين، منهم ثلاثة يحملون رتبة الأستاذية، واثنين برتبة الأستاذ المشارك، وتسعة أعضاء أستاذ مساعد والآخرون برتبة محاضر من حملة درجة الماجستير، وهم من غير المثبتين الذي يعملون إما بنظام العقد السنوي أو العقد الفصلي أو بنظام الساعة، وفيما يتعلق

1- ويشير د. عفيف كلوب ، إلى أن الدرجة المخصصة لهذا البند في مقابلات التعيين لا تتعدى 10% من مجموع الدرجات التي تتركز حول التخصص والكفاءة ، ولم يحصل أي عضو في المقابلات التي شارك فيها عن 8%، بحكم الثقافة الاسلامية للمجتمع الفلسطيني.
2- الموقع الإلكتروني لجامعة الأزهر، عن الجامعة، منشور على الرابط :
http://www.alazhar.edu.ps/arabic/AboutAUG.asp ، تاريخ الزيارة 2020/9/8
3- مقابلة الدكتور. عبد الله الفرا، مرجع سابق.

بقسم القانون العام فقد شملت تخصصات أعضاء هيئة التدريس كلاً من (القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الجنائي)، أما القانون الخاص فتركزت التخصصات في (القانون المدني، والقانون التجاري، وقانون المرافعات، وقانون البينات، والميراث، وقانون الأحوال الشخصية، والقانون الدولي الخاص)، لذلك تغطي تخصصات أعضاء الهيئة التدريسية غالبية المقررات الدراسية، مع ملاحظة عدم وجود متخصص من حملة درجة الدكتوراه لتدريس موضوعات القانون الدولي العام والقانون الجنائي الدولي والمالية العامة والتشريع الضريبي.

وتتمثل معايير وشروط التعيين في الكلية بالحاجة لعضو هيئة التدريس والتخصص والدرجة العلمية والخبرة في مجال التدريس والمهارات الشخصية، بالإضافة إلى الإلمام باللغة الإنجليزية[1].

ثالثاً: كلية القانون بجامعة فلسطين.

أنشأت جامعة فلسطين عام 2003 كمؤسسة تعليم عالي خاصة وفقاً للتشريعات المنظمة لعمل الشركات في حينه، وتخضع لإشراف مجلس إدارة، يتولى بشكل أساسي توفير الأموال للازمة للجامعة وتنظيم استثماراتها، واعتماد توصيات مجالس الجامعة الأخرى، كمجلس الأمناء ومجلس الجامعة[2]، لذلك تصنف ضمن المؤسسات التعليم العالي الخاصة طبقاً للمادة (17/ف1/ج) من القرار بقانون رقم 6 لعام 2018 بشأن التعليم العالي.

وقد تم تأسيس كلية القانون مع إنشاء الجامعة عام 2003، إلا أنها بدأت عملها عام 2005، ومنذ تأسيسها اعتمدت الكلية نظام التدريس الفصلي، مع تركيزها على التعليم التطبيقي والممارسة القضائية كجزء من فلسفة التعليم القانوني بالكلية.

وتضم كلية القانون بالإضافة لأعضاء الهيئة الإدارية، ما يقارب (50) عضو هيئة تدريس معظمهم غير متفرغين ويعملون بنظام الساعة، ويرجع ارتفاع أعداد الهيئة التدريسية إلى تعدد فروع الكلية في قطاع غزة، كما تضم الكلية العديد من المعيدين ضمن أعضاء الهيئة التدريسية من حملة درجة البكالوريوس والذين غالباً ما يسند

1- مقابلة الدكتور. عبد الله الفرا، مرجع سابق.
2- إدارة جامعة فلسطين، منشور على الموقع الإلكتروني للجامعة على الرابط :
https://up.edu.ps/ar/page/%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9، تاريخ الزيارة 2020/9/9.

لهم تدريس المساقات التطبيقية، ويتبع جميع أعضاء الهيئة التدريسية لقسم القانون، ولا يوجد من بينهم من يحمل درجة الأستاذية، في حين يحمل عضوين منهم رتبة الأستاذ المشارك، وباقي الأعضاء من حملة درجة الدكتوراه برتبة أستاذ مساعد ويبلغ عددهم نحو (10) أعضاء، والباقون برتبة محاضر أو مدرس من حملة الماجستير أو البكالوريوس، وقد شملت تخصصات أعضاء هيئة التدريس في مجال القانون العام كلاً من (القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الجنائي، والقانون الدولي العام والقانون الجنائي الدولي)، أما القانون الخاص فتركزت التخصصات في (القانون المدني، والقانون التجاري، وقانون المرافعات، وقانون الميراث، وقانون الأحوال الشخصية، والقانون الدولي الخاص)، لذلك تغطي تخصصات أعضاء الهيئة التدريسية غالبية المقررات الدراسية، مع ملاحظة عدم وجود متخصص من حملة درجة الدكتوراه لتدريس موضوعات المالية والتشريع الضريبي وقانون البينات.

وتتمثل معايير وشروط التعيين في الكلية بالحاجة لعضو هيئة التدريس والتخصص والدرجة العلمية والخبرة في مجال التدريس والمهارات الشخصية، بالإضافة إلى الإلمام باللغة الإنجليزية[1].

عليه يتضح ما يلي:

- تعتبر كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية أولى كليات التعليم القانوني في قطاع غزة، حيث تأسست عام 1978، وأعقبها كلية الحقوق بجامعة الأزهر عام 1991 ثم كلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين عام 2003.
- تعتمد كافة الكليات محل الدراسة نظام التدريس الفصلي.
- لا تتوفر بعض الكليات على أقسام إدارية لفروع القانون العام والخاص، ككلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية وكلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين.
- باستثناء جامعة الأزهر، تفتقر كليات القانون إلى أعضاء هيئة تدريسية من حملة درجة الأستاذية، وهو ما يعزى إلى حداثة تجربة التعليم القانوني في قطاع غزة بشكل عام وفي هذه الكليات بشكل خاص.

1- مقابلة مع د. كامل مطر، رئيس قسم القانون بكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين بتاريخ 2020/9/15.

- تعتبر كلية القانون بجامعة فلسطين هي الكلية التي تستوعب أكبر عدد لأعضاء الهيئة التدريسية، نظراً لتعدد فروع الكلية في قطاع غزة واعتمادها على التدريس التطبيقي للمساقات النظرية.
- تزايد أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الكليات يرجع إلى إما لتعدد فروع الكلية في قطاع غزة أو قلة الأعضاء المتفرغين وتوجه الكليات إلى الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس بنظام الساعة.
- تغطي تخصصات أعضاء هيئة التدريس غالبية فروع القانون العام والقانون ومن ثم المساقات الدراسية، مع ملاحظة تركز النقص في القانون العام في موضوعات القانون المالية والتشريع الضريبي والقانون الدولي العام والقانون الجنائي الدولي، أما في القانون الخاص فيتركز النقص في موضوعات قانون البينات.
- تتفق غالبية الكليات على شروط ومعايير التعيين لأعضاء الهيئة التدريسية، مع ملاحظة اشتراط كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية للثقافة الإسلامية كجزء من تقييمات أعضاء هيئة التدريس عند التعيين، لكن مع الأولوية للتخصص والكفاءة والخبرة.

ويجدر التنويه إلى أن بعض المواقع الإلكترونية للكليات محل الدراسة لا تدرج أعضاء الهيئة التدريسية غير المتفرغين ضمن طاقمها الأكاديمي، ويرجع ذلك إلى عدم الاستعانة بهم بشكل دائم، ككلية الحقوق بجامعة الأزهر وكلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين[1].

الفرع الثاني: برامج التعليم القانوني

بالنظر إلى تجربة كليات القانون محل الدراسة في قطاع غزة، يتضح أن جميع هذه الكليات تتوفر على برنامج البكالوريوس في القانون، كما يتوفر لدى بعضها برنامج للدراسات العليا، وهو ما يقتضي التطرق إلى هذه البرامج وشروط التحاق الطلبة بها والتخرج منها، بالإضافة إلى الدرجات التي تمنحها.

أولا: برامج البكالوريوس

1- مقابلة مع د. عبد الله الفرا، و د. كامل مطر، مرجع سابق.

يعتبر برنامج البكالوريوس في القانون هو البرنامج الأكثر استيعاباً للراغبين في دراسة القانون، لتعدد مجالات عمل الخريجين، لذلك تتوفر كافة الكليات محل الدراسة على هذا البرنامج، وتنقسم كليات القانون في قطاع غزة بشأن هذا البرنامج إلى:

- كليات لديها برنامجٌ للبكالوريوس في القانون باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية[1]، ككلية الحقوق بجامعة الأزهر الذي تم افتتاحه عام 2017[2]، وكلية القانون بجامعة فلسطين والذي تم افتتاحه عام 2012[3]، هذه الأخيرة التي تسمح للطالب في برنامج البكالوريوس باللغة العربية بالتركيز في السنة الرابعة في إحدى التخصصات التالية (القانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي، والقانون المدني)، وتعتبر هي الكلية الوحيدة في قطاع غزة التي تأخذ بهذا النظام .
- كليات لديها برامج بكالوريوس أخرى إلى جانب برنامج القانون باللغة العربية، ككلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية التي يتوفر لديها برنامج للبكالوريوس في الشريعة الإسلامية إلى جانب البكالوريوس في الشريعة والقانون[4].

وفيما يتعلق بشروط قبول الطلبة في هذه البرامج، فجميع الكليات تتفق على ضرورة الحصول على شهادة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي، على ألا يمر أكثر من خمس سنوات من تاريخ الحصول على شهادة الثانوية، مع الإشارة إلى أن كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية تسمح لخريجي الثانوية العامة الفرع الشرعي الالتحاق بالكلية، وهو ما ينطبق أيضاً على خريجي معهد الأزهر الديني بالنسبة لكلية الحقوق بجامعة الأزهر، كما تشترط جميع الكليات بأن يتوافر مفتاح التنسيق (معدل النجاح في الثانوية العامة) الذي تقرره وزارة التعليم للراغبين في الالتحاق بها، والذي لم يزد قبل صدور قرار مجلس التعليم العالي لمفتاح التنسيق للعام

1- تجدر الإشارة إلى أن كليات القانون في قطاع غزة، التي تم فيها افتتاح برنامج بكالوريوس القانون باللغة الإنجليزية، تعاني من ندرة الكفاءات الأكاديمية لتدريس القانون باللغة الإنجليزية، خاصة وأن غالبيتهم ليسوا خريجي قانون باللغة الإنجليزية، وإنما يجيدون التدريس باللغة الانجليزية، وهو ما ينعكس سلباً على جودة التعليم القانوني في هذه البرامج، وهي اشكاليات تعول تلك الكليات على تجاوزها من خلال توفير الكادر الأكاديمي من خريجيها في ظل حداثة تجربتها، مقابلة مع د. عبد الله الفرا، مرجع سابق.

2- مقابلة مع د. عبد الله الفرا، مرجع سابق.

3- مقابلة مع د. كامل مطر، مرجع سابق.

4- الموقع الإلكتروني لكلية الشريعة والقانون، أقسام الكلية، منشور على الرابط:
http://sharea.iugaza.edu.ps/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85h، تاريخ الزيارة 2020/9/13.

الدراسي2020-2021 عن 65%، كما تسمح تلك الكليات لحملة درجة الدبلوم من التخصصات الأخرى الالتحاق بها على أن يكون حاصل على معدل تراكمي لا يقل عن 75% تماشياً مع قرار وزارة التعليم العالي بشأن التجسير.

ويجدر التنويه إلى أنه بالنسبة لشروط القبول في برنامج اللغة الإنجليزية، فإن كلية الحقوق في جامعة الأزهر، وكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين تشترط بالإضافة إلى الشروط السابقة اجتياز المقابلة الشخصية التي يتم فيها التركيز على قدرات الطالب في اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى اشتراط ألا يقل معدل النجاح في الثانوية العامة عن 80% .

وفيما يتعلق بتخرج الطالب من تلك الكليات ومنحه درجة البكالوريوس في القانون، فإنها تشترط حصوله على معدل تراكمي 65% كحد أدنى خلال دراسة البكالوريوس، مع العلم أنه وباستثناء كلية الحقوق في جامعة الأزهر[1]، تشترط تلك الكليات قيام الطالب إعداد بحث كمتطلب للتخرج ويتم مناقشته من قبل لجان من أعضاء الهيئة التدريسية.

جدول رقم (2): الكلية والمستوى وعدد الساعات الأكاديمية لبحث التخرج ومعايير اختيار موضوع البحث.

مسلسل	الكلية	المستوى	عدد ساعات البحث الأكاديمية	اختيار موضوع البحث
1-	كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية	الرابع	ساعة	حسب اختيار الطالب وتوزيع عبء الإشراف على أعضاء الهيئة التدريسية
2-	كلية القانون- جامعة فلسطين	الرابع	ساعتين	حسب التركيز ورغبة الطالب

ويتضح من هذا الجدول أن بحث التخرج مقرر على طلبة المستوى الرابع، مع اختلاف الكليات في عدد الساعات الأكاديمية لهذا المتطلب وكيفية اختيار موضوعاته، التي غالباً ما تكون حسب رغبة الطالب.

1- يرى د. ساهر الوليد، أن تعزيز وتنمية مهارات البحث العلمي لدى طلبة القانون، لا يتأتى فقط من خلال إدراج مساق خاص بالبحث العلمي ضمن الخطط الدراسية، بل يتطلب ربط هذه الخطط وأساليب التدريس، خاصةً في المستوى الثالث والرابع بالبحث العلمي، وهو ما يقتضي توفير كادر أكاديمي متخصص وتوفير بيئة مواتية للتعلم على مهارات البحث العلمي، كتقسيم الطلبة إلى شعب لا تزيد عن 30 طالب في كل شعبة، لإتاحة الفرصة أمام الطلبة لتعلم مهارات البحث العلمي وتمكينهم من بناء قدراتهم البحثية، وهو ما يفوق امكانية الكليات على صعيد الكادر الأكاديمي والمالي واللوجستي، مرجع سابق.

كما تشترط الكليات ذاتها وباستثناء كلية الحقوق في جامعة الأزهر، قيام الطالب بالتدريب الميداني، كأحد متطلبات التخرج إلى جانب بحث التخرج.

جدول رقم (3): الكلية والمستوى وعدد ساعات التدريب الميداني الأكاديمية والفعلية.

مسلسل	الكلية	المستوى	عدد ساعات التدريب الأكاديمية	الساعات الفعلية
1-	كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية	الرابع	صفر ساعة	100 ساعة تدريب
2-	كلية القانون بجامعة فلسطين	الرابع	ساعة	ساعة أسبوعيا

ويتبين من هذا الجدول اختلاف الكليات بشأن احتساب الساعات الأكاديمية والفعلية لمتطلب التدريب الميداني، فكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية وإن تشترط التدريب الميداني كمتطلب للتخرج إلا أنه لا يتم احتسابه ضمن الساعات الأكاديمية للخطة، وبالتالي لا يحسب ضمن معدلات النجاح، وإن كانت الدراسة تقترح احتسابه كساعات أكاديمية لتحفيز الطلبة على تحسين أدائهم في التدريب الميداني والاستفادة منه، خاصة وأن التدريب الميداني غالباً ما يكون في أعمال قانونية، مثل مكاتب المحاماة أو مؤسسات حقوقية وأعمال إدارية مساعدة[1]، وهو ما يسمح للطالب باكتساب مهارات جديدة قانونية وإدارية، كما تقترح الدراسة قيام كلية الحقوق بجامعة الأزهر باشتراط البحث والتدريب الميداني كمتطلبات للتخرج ضمن الخطة الدراسية.

ثانيا: برامج الماجستير

تقتصر الكليات محل الدراسة التي تتوفر على برامج ماجستير في القانون على كل من كلية الحقوق في جامعة الأزهر وكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، وتعد كلية الحقوق في جامعة الأزهر أول كلية يتم فيها افتتاح برامج للماجستير في القانون، حيث تم افتتاح ثلاث برامج للماجستير عام 2001 وهي:

- برنامج الماجستير في القانون (الشامل)، وقد تم اغلاقه بقرار من الكلية عام 2009
- برنامج الماجستير (الرسالة) ويشمل كلاً من الماجستير في القانون العام والماجستير في القانون الخاص.

1- مقابلة مع د. عفيف كلوب، مرجع سابق.

- برنامج الماجستير في العلوم القضائية، وهو غير مفعّل لعدم الإقبال على التسجيل فيه منذ اعتماده عام 2001[1].

وهو ما يعكس غياب التخطيط الاستراتيجي في افتتاح هذه البرامج، وعدم ارتباطها بالاحتياجات والتوجهات العامة للتعليم القانوني داخل المجتمع.

ويشترط للقبول في هذه البرامج أن يكون المرشح حاصلاً على درجة البكالوريوس في القانون أو ما يعادلها من جامعة فلسطينية أو أجنبية معترف بها، وألا يقل معدله التراكمي في الدراسة الجامعية عن 70%، أو تقدير جيد، على أن يجتاز الامتحانين التحريري والشفوي للقبول، واللذان يتم فيهما التركيز على المعلومات القانونية حسب البرنامج[2].

وللتخرج من هذه البرامج والحصول على درجة الماجستير، فإنها تختلف حسب البرنامج، فبالنسبة لبرنامج الشامل كان يشترط أن يجتاز الطالب بنجاح خلال ثلاث فصول دراسية 36 ساعة أكاديمية تشمل 12 مساق مع التعمق في الفروع الرئيسية للقانون العام والخاص (9 اجباري و3 اختياري تحددها الكلية) بواقع 3 ساعات أكاديمية لكل مساق، وبمعدل تراكمي لا يقل عن 75%، مع اجتياز امتحان الشامل في أربعة مساقات مع التعمق في فروع القانون العام والخاص يتم اختيارها من قبل الكلية، كما يشترط أيضاً في الطالب الذي تقدر الكلية حاجته لمساقات استدراكية وفقاً لمساقات القانون التي تم قام بدراستها خلال مرحلة البكالوريوس، أن يجتاز بنجاح خلال مدة الدراسة 9 ساعات أكاديمية تشمل ثلاث مساقات من فروع القانون العام والخاص تحددها الكلية من الخطة المعتمدة في برنامج البكالوريوس بمعدل لا يقل عن 70% في كل مساق منها[3].

أما برنامج الرسالة، فتنطبق عليه كافة الشروط السابقة، مع اختلاف عدد الساعات الأكاديمية والمساقات الدراسية حسب التخصص، حيث ينهي الطالب 30 ساعة أكاديمية في الفروع الرئيسية للتخصص (7 اجباري و3 اختياري تحددها الكلية)، بواقع 3 ساعات أكاديمية لكل مساق، على أن يقوم الطالب بإنجاز رسالة علمية في أحد فروع التخصص بواقع 6 ساعات.

1- راجع، الدرجات العلمية التي تمنحها كلية الحقوق، منشور على الرابط :
http://www.alazhar.edu.ps/arabic/law/degrees.asp، تاريخ الزيارة 2020/9/13.
2- مقابلة مع د. عبد الله الفرا، مرجع سابق.
3- المرجع السابق.

وفيما يخص كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية، فإنها تتوفر على أكثر من برنامج للماجستير، وهي:

- برنامج الماجستير في تخصص الفقه المقارن وتم افتتاحه عام 1995.
- برنامج الماجستير في تخصصي أصول الفقه والقضاء الشرعي وتم افتتاحه عام 2000.
- برنامج الماجستير في القانون العام وتم افتتاحه عام 2010[1].

وبالنسبة لبرنامج الماجستير في القانون العام، فإن شروط قبول الطلبة في هذا البرنامج ومنحهم درجة الماجستير، هي ذاتها الشروط المعمول في برنامج الماجستير (الرسالة) في تخصص القانون العام بكلية الحقوق في جامعة الأزهر، لكن دون نظام المساقات الاستدراكية، حيث يتم الاكتفاء بإنهاء الساعات والمساقات الأكاديمية في خطة برنامج الماجستير بالإضافة إلى انجاز الرسالة[2].

ولعل ما يثير التساؤل في برامج الماجستير في القانون بفرعيه العام والخاص في الكليات محل الدراسة، هو غياب التركيز داخل التخصص، حيث يتم دراسة المساقات الرئيسية في التخصص، كمساقات القانون الدستوري والإداري والجنائي والدولي في تخصص القانون العام، ومساقات القانون المدني والتجاري وأصول المحاكمات والبينات والدولي الخاص في القانون الخاص، فالدراسة في برامج الماجستير تعتمد على التعمق الأفقي في مساقات التخصص، وليس على التخصص في أحد فروع القانون على الأقل في الفصل الأخير من دراسة الماجستير كنظام للتركيز، لبناء القدرات المعرفية والعلمية المعمقة للخريج في أحد فروع التخصص، كما أن هناك اشكاليات تتعلق بندرة التخصص المعمق لأعضاء الهيئة التدريسية في المساقات التي يتم تدريسها في برامج الماجستير، وكذلك في الاشراف على الرسائل العلمية ومناقشتها[3]، لذلك توصي الدراسة بالعمل على استقطاب كوادر علمية متخصصة لتدريس المساقات في برامج الدراسات العليا والاشراف على الرسائل العلمية، كما توصي بالأخذ بنظام التركيز في أحد فروع التخصص خلال دراسة الماجستير.

1- نشأة وتطور كلية الشريعة والقانون، منشور على الرابط :
http://sharea.iugaza.edu.ps/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%، تاريخ الزيارة 2020/9/14.

2- مقابلة مع د.عفيف كلوب، مرجع سابق.

3- مقابلة مع د. ساهر الوليد، مرجع سابق.

المبحث الثاني

مقومات التعليم القانوني بكليات القانون في قطاع غزة

إن أي عملية تعليم قانوني تتطلب توفير مجموعة من المقومات الرئيسية، أهمها الخطة الدراسية، كونها تتضمن المساقات العلمية القانونية التي يقوم الطالب بدراستها خلال مرحلته الجامعية، بالإضافة إلى أساليب تدريس هذه المساقات، كأداة أساسية للتعلم وتزويد الطالب بالمعرفة العلمية القانونية وبناء قدراته وصقل مهارته.

المطلب الأول: الخطط الدراسية للتعليم القانوني

يقتضي تناول الخطط الدراسية لكليات القانون محل الدراسة، التطرق إلى مدى استجابة هذه الخطط لاستحقاقات ومتطلبات التعليم القانوني، من خلال الوقوف على ما تضمنته من مساقات دراسية تؤهل الطالب للالتحاق بسوق العمل القانوني، لاسيما مساقات خطة برنامج البكالوريوس، باعتباره البرنامج الأكثر استيعاباً لدارسي وخريجي القانون في قطاع غزة، كما أن الخطط الدراسية لكليات القانون وبحكم الدور المنوط بهذه الكليات في رفد المجتمع بالكفاءات المؤهلة للعمل في المجال القانوني، يتطلب تناول مدى استجابة تلك الخطط للتحولات الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع، وتأهيل الخريجين للمساهمة الإيجابية في مواجهة هذه التحولات وما ينجم عنها من تحديات.

الفرع الأول: الخطط الدراسية ومدى استجابتها لاستحقاقات التعليم القانوني

يعد العمل على تحديث وتطوير أداء المؤسسات التعليمية وجميع مكوناتها هو الطريق الرئيس لإحداث التنمية الحقيقية في أي مجتمع من خلال أطر ومعايير مختلفة، ومن أهم هذه الأطر تحديث وتطوير الخطط الدراسية للمؤسسات التعليمية[1].

ولما كان لكليات الحقوق الدور الفعال في العمل على الارتقاء بالمجتمع بكافة مكوناته وإحداث التنمية فيه، كان لزاماً على هذه الكليات أن تتضمن فيخططها الدراسية مجموعة من المساقات التعليمية التي تعمل على تزويد الطالب بالمعرفة القانونية وبناء قدراته العلمية، على نحو يواكب التطور الحاصل في مجال التعليم القانوني ومتطلباته على صعيد الخطط الدراسية.

1- ورقة علمية بعنوان" معايير ومتطلبات بناء الخطط الدراسية للمرحلة الجامعية"، قدمت إلى وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك خالد، 26/25 مارس، 2008م، ص2.

وبالنظر إلى الخطط الدراسية لكليات القانون محل الدراسة، نجد أن هذ الخطط قد مرت بالعديد من التغيرات، وتباينت فيما بينها في العديد من المسائل ذات التأثير على العملية التعليمية.

فقد اختلفت تلك الكليات في الساعات الأكاديمية المتعين على الطالب اجتيازها لنيل درجة البكالوريوس، حيث بلغ عدد الساعات المعتمدة في الخطة الدراسية لكلية الشريعة والقانون بالجامعة الاسلامية (141) ساعة، في حين بلغ عدد الساعات المقررة في خطة كلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين (132) ساعة، أما كلية الحقوق بجامعة الأزهر فقد بلغ عدد الساعات المعتمدة في خطتها الدراسية (128) ساعة، وقد جاء هذا الاختلاف نتيجة للتعديل على الخطط الدراسية، حيث لوحظ أن كلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين قد عمدت إلى تعديل الخطة الدراسية بشكل دوري كل خمس سنوات[1]، وهو تعديل أفضى إلى تغيير في عدد الساعات الأكاديمية في الخطط الدراسية من (142) ساعة إلى أن وصلت في آخر تعديل إلى (132) ساعة[2]، بينما اعتمدت كلية الحقوق في جامعة الأزهر على تعديل خطتها الدراسية كل أربع سنوات، ليصبح عدد ساعات الخطة الدراسية في آخر تعديل (128) ساعة بعد كانت (144) ساعة في أول خطة دراسية[3]، أما كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية، وإن لجأت لتعديل خطتها الدراسية كل أربع سنوات، إلا أن التعديل الأخير تم فيه اعتماد خطة دراسية اشتملت على (141) ساعة[4]، علماً بأنه قد بلغ عدد الساعات الدراسية في أول خطة للكلية (148) ساعة[5]، لتكون هذه الكلية هي الأقل تقليصاً لعدد الساعات الأكاديمية في خططتها الدراسية مقارنة بالكليات الأخرى محل الدراسة، لكن مع ملاحظة أن الساعات المخصصة في خطتها الدراسية للمساقات القانونية البحتة قد بلغ (93) ساعة، بخلاف الخطط الدراسية لكلية الحقوق في جامعة الأزهر وكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين التي بلغ فيها عدد الساعات المخصصة لتلك المساقات (114) ساعة، وهو ما يعزى إلى خصوصية كلية الشريعة والقانون التي خصصت جزء من ساعات الخطة الدراسية للعلوم الشرعية.

1- الخطة الدراسية المعتمدة لكلية الفانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين لعام 2020م، منشورة على الموقع الالكتروني لجامعة فلسطين، الرابط :https://up.edu.ps/ar/upload/file/Law_Ar_ 2025 pdf، تاريخ الزيارة 2020/10/8.

2- مقابلة مع د. أنور الطويل، استاذ القانون المدني المساعد بكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين، بتاريخ 2020/10/13.

3- مقابلة مع د. عبد الله الفرا، مرجع سابق.

4- الخطة الدراسية المعتمدة لكلية القانون والشريعة بالجامعة الإسلامية لعام 2020م، منشورة على الموقع الالكتروني للجامعة الإسلامية، الرابط: http://sharea.iugaza.edu.ps/، تاريخ الزيارة 2020/10/8.

5- مقابلة مع د. عفيف كلوب، مرجع سابق.

كما أنه وبمراجعة الخطط الدراسية، يتضح أنها قد اشتملت على أربعة أنواع من المساقات، الأولى مساقات كمتطلب للجامعة، والتي يجب على كل طالب في الجامعة أن يقوم بدراستها بصرف النظر عن الكلية التي ينتمي إليها، وهذا النوع يختلف باختلاف فلسفة وايدلوجية كل جامعة، حيث تركز كلية القانون والشريعة بالجامعة الإسلامية على الجوانب الشرعية، بينما اتجهت الكليات الأخرى للتركيز على مساقات اللغة العربية ومهارات الحاسوب واللغة الانجليزية مع بعض المساقات الشرعية، والثانية مساقات كمتطلب للكلية[1]، والتي يقوم الطالب بدراستها بغض النظر عن تخصصه داخل الكلية، والثالثة مساقات كمتطلب للتخصص[2]، أي يتم دراستها من قبل الطالب حسب التخصص الذي يختاره، ككلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية، أما الرابعة فهي مساقات كمتطلب للتركيز، والتي انفردت بها كلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين، والتي كان لها السبق في ادراج هذا النوع من المساقات، وذلك بحكم اتباعها أسلوب التركيز في أحد فروع القانون لطلاب السنة الرابعة.

وفيما يتعلق بالمساقات القانونية في الخطط الدراسية، فنجدها قد تضمنت مجموعة من المساقات التأسيسية سواء تلك المتعلقة بمجال القانون العام، مثل (القانون الدستوري والنظم السياسية، والقانون الإداري، والقانون الدولي العام، والقانون الجنائي)، والمساقات المتعلقة بالقانون الخاص، مثل (القانون المدني، والقانون التجاري)، والمساقات ذات الطابع الإجرائي بفرعيه العام والخاص (قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، القضاء الدستوري، القضاء الإداري، قانون الإجراءات الجزائية).

وعلى الرغم من التعديلات التي أجريت على الخطط الدراسية، إلا أنها قد كانت قاصرة وغير كافية في استجابتها لمتطلبات التعليم القانوني واستحقاقاته، فخطة كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية لم تشتمل على بعض المساقات الهامة، كالنظم السياسية، باعتباره مساق تأسيسي يساهم إلى جانب القانون الدستوري في فهم أنظمة الحكم والتنظيم الدستوري لها، وقانون الشركات، كمساق لا غنى عنه في تزويد الطالب بالمعرفة القانونية حول التنظيم التشريعي للنشاط التجاري، كما أن الخطط الدراسية للكليات محل الدراسة لم تتوفر على بعض المساقات التأسيسية الأخرى كمساق علم الاجتماع القانوني الذي يهتم بدراسة الأسس النظرية والمنهجية

1- من أمثلة متطلبات الكلية مساق المدخل لدراسة القانون، ومساق الأحوال الشخصية.
2- تتمثل مجالات التركيز بكلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين في (تركيز القانون المدني، وتركيز القانون الجنائي، وتركيز القانون الدولي الإنساني)، علماً بأنه قد تضمن التركيز أيضاً في الخطط السابقة تركيز القانون الإداري وقانون الأعمال.

لدراسة القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية، ويساعد الطالب على فهم القانون وعلاقته بالمجتمع[1]، وكذلك مساق فلسفة القانون الذي يساعد في تنمية وتعميق الفكر القانوني لدى الطالب[2]، مع العلم أن كلية الحقوق بجامعة الأزهر ومنذ العام 2018، قد عمدت إلى إدراج هذا المساق ضمن خطتها الدراسية بواقع ساعتين، إلا أنها قد عملت في آخر خطة دراسية على دمج هذه المساق وبذات الساعات المعتمدة مع مساق تاريخ النظم القانونية، مما يؤدي إلى تقليص الجرعة العلمية المقدمة للطالب حول موضوعات فلسفة القانون، هذا بالإضافة إلى خلو الخطط الدراسية من مساق يتعلق بالنظرية العامة للعلوم السياسية وربطه بعلم القانون، للمساهمة في صقل الطالب وتوسيع مداركه المعرفية في فهم الظاهرة القانونية من منظور سياسي وبيان دور المؤسسات السياسية وتأثيرها في رسم السياسات التشريعية، خاصة وأن هذه المساقات لا يتأتى لدارسي القانون معرفة موضوعاتها وما تقدمه من معرفة علمية بعد التحاقهم بسوق العمل.

هذا فضلاً عن وجود قصور ملحوظ لا يمكن اغفاله في الخطط الدراسية محل الدراسة، حيث أن هناك موضوعات وعلوم قانونية تم حصرها في مساق واحد داخل الخطة الدراسية، في حين تحتاج إلى تفريعها إلى أكثر من مساق، كخطة كلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين التي أفردت مساق واحد فقط لدراسة القانون الدستوري والنظم السياسية، بواقع (3) ساعات، وهو ما لا يكفي لتقديم الجرعة العلمية للطالب في النظرية العامة للقانون الدستوري، والنظرية العامة في الأنظمة السياسية، إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار تضمين هذا المساق بالتطبيقات لهذه النظريات في الحالة الفلسطينية، وذات الأمر فيما يتعلق بقانون البينات وقانون التنفيذ، التي تم دمجها في مساق واحد بواقع (3) ساعات، كما أن الخطة الدراسية لكلية الحقوق بجامعة الأزهر، قد عمدت إلى دمج كل من حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن مساق واحد بواقع (3) ساعات، على الرغم من أن كل منهما يشكل فرعاً مستقلاً عن الآخر سواء من حيث الموضوعات أو نطاق التطبيق وآليات الحماية القانونية، وقد تم تقليص عدد ساعات هذا المساق في آخر خطة دراسية للكلية إلى ساعتين، وهو ما سيؤدي إلى عدم إحاطة الطالب بكل جوانب المادة العلمية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هذا بالإضافة إلى أنه وإن تم طرح مساق البحث العلمي كمساق اختياري ضمن الخطة الدراسية للكلية، لكنه

1- بهاء الدين خويرة، مقال بعنوان" واقع التعليم القانوني في فلسطين وسبل تطويره"، منشور على الرابط: https://www.maannews.net/articles/97983html، تاريخ الزيارة 2020/10/9.
2- مقابلة مع د. سامي غنيم، أستاذ القانون الجنائي المساعد في الجامعات الفلسطينية، بتاريخ 2020/10/8.

لم يتم تدريس هذا المساق، وهو ما ترتب عدم معرفة الطالب أثناء دراسته للقانون بأصول ومناهج ومهارات البحث العلمي القانوني، في حين نجد أن الخطة الدراسية لكلية القانون والشريعة بالجامعة الإسلامية قد عمدت إلى دمج كل من القضاء الدستوري والقضاء الإداري في مساق واحد بواقع (3) ساعات معتمدة، وهذا ما لا يمكن تقبله، نظراً لاستقلال كل واحد منهما عن الآخر من حيث طبيعته ونطاق اختصاصه والموضوعات التي يتناولها، كما أن دمجها في مساق واحد يؤدي إلى تقليص ما يقدم للطالب من معرفة قانونية حول موضوعات كل منهما.

عليه يتعين على كليات القانون محل الدراسة وغيرها من الكليات العمل على تطوير وتحديث خططها الدراسية لتلبية متطلبات التعليم القانوني واستحقاقاته، على نحو يساهم في تأهيل الخريجين للانخراط في سوق العمل ومواجهة تحدياته.

الفرع الثاني: الخطط الدراسية والتحولات الاجتماعية والسياسية في فلسطين

يعتبر المجتمع الفلسطيني بما في ذلك قطاع غزة، من المجتمعات التي تعايش حالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي، نظراً لاستمرار الاحتلال وانتهاكاته وما يرتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الانقسام وتداعياته، وهو ما أفضى إلى العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية.

فعلى الصعيد الاجتماعي نجد أن الحصار وتنامي حالة الفقر في قطاع غزة وتدهور الوضع الاقتصادي وعدم قدرة المواطنين على الوفاء باحتياجاتهم اليومية والتزاماتهم القانونية والمالية، قد أفضى إلى بروز العديد من المشكلات التي تحولت فيما بعد إلى منازعات تعج بها أروقة المحاكم ومجالس القضاء العرفي، كالمنازعات العمالية والمنازعات المتعلقة بالطلاق والنفقة، والمنازعات المتعلقة بالأراضي، والمنازعات المتعلقة بحوادث السير، وهي منازعات كان لها أثرها على صعيد تراجع حالة الحقوق المرتبطة، ودون أن تحظى باهتمام كافٍ في الخطط الدراسية لكليات القانون محل الدراسة[1].

حيث أنه وبمراجعة الخطط الدراسية، نجد أن هذه الخطط، وإن تضمنت مساقات ذات علاقة كقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية، إلا أنها جاءت في سياق نظري غير كافٍ لاستيعاب كافة الجوانب العملية للمنازعات المرتبطة بها، الأمر الذي يقتضي معه تضمين الخطط الدراسية مساقات تطبيقية موازية لقانون العمل وقانون

1- آراء مجموعة من المحامين في الاستبيان المعد لأغراض الدراسة.

الأحوال الشخصية، وفيما يتعلق بمنازعات حوادث السير، يتضح أن الخطط الدراسية جاءت خالية من مساق قانون التأمين، كمساق تأسيسي يساهم في بناء المدارك المعرفية لخريجي القانون حول الضمانات والحماية التي يوفرها ذلك القانون لضحايا ومصابي حوادث الطرق، أما منازعات الأراضي، ورغم الواقع المعقد لهذه المنازعات، نظراً لتعدد القوانين ذات العلاقة واختلاف فلسفتها باختلاف الحقب الزمنية التي صدرت خلالها، نجدها لم تحظ بأي معالجة أكاديمية ولا حتى ترجمة ذلك من خلال طرح مساق أو أكثر ضمن الخطط الدراسية لكليات الحقوق، مما انعكس بدوره على المستوى العام لدى الخريجين وعدم درايتهم بتلك القوانين وشعورهم بالعجز في التعامل مع القضايا المتعلقة بها[1].

أما على الصعيد السياسي، فنجد أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، كاستمرار الاحتلال وما يقوم به من انتهاكات وما يرتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، وكيفية ملاحقته على هذه الجرائم، لا سيما بعد التطور القانوني في وضعية فلسطين كدولة، وانضمامها للعديد من المعاهدات والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى انضمامها للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يتطلب تعديل الخطط الدراسية لكليات القانون بما ينسجم مع هذه التحولات وما أفرزته من تحديات، إلا أن الواقع يكشف عن أن الخطط الدراسية وما أجري عليها من تعديلات خلال الفترة الماضية لم تكن على درجة كافية لتحقيق ذلك الهدف.

فحسب الخطة الدراسية لكلية الحقوق بجامعة الأزهر، نجد أنه قد تم استحداث مساق القانون الدولي الجنائي، بيد أن المساق جاءت عدد ساعاته قليلة (ساعتان فقط)، فضلاً عن عدم وجود جانب تطبيقي لهذا المساق، كما أنها وإن تبنت في خطتها تدريس القانون الدولي الإنساني، إلا أنه قد تم دمجه مع مساق حقوق الإنسان كما سبقت الإشارة، على الرغم من حاجة كل منهما لمساق مستقل، لاسيما في الحالة الفلسطينية، التي يتسم فيها تدريس موضوعات كل منهما بالتعقيد ويثار بشأنها الجدل القانوني لخصوصية هذه الحالة، مما يتطلب قدر من الأهمية في الخطط الدراسية حول تلك الموضوعات، لتأهيل الخريجين وبناء مهاراتهم القانونية والعملية في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز القدرات الفلسطينية في مواجهة انتهاكات الاحتلال وجرائمه.

1- آراء مجموعة من المحامين في الاستبيان المعد لأغراض الدراسة.

أما الخطة الدراسية لكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين، فقد استحدثت العديد من المساقات العلمية، في سياق الاستجابة للتطورات الحاصلة على المستويين السياسي والدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وهو ما يتضح من خلال تضمين الخطة الدراسية مساقات جديدة كمساق "الحماية القانونية لأسرى الحرب"، ومساق "قانون الاحتلال الحربي"، ومساق "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، وهذه المساقات وعلى أهميتها، إلا أنها ركزت على أحد فروع القانون الدولي وهو القانون الدولي الإنساني، مع الإشارة إلى أن خطتها الدراسية قد تضمنت أيضاً مساق خاص بالمنظمات الدولية، وهو ما ينطبق على كلية الحقوق بجامعة الأزهر.

في مقابل أن الخطة الدراسية لكلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية لم تتضمن أية مساقات حول القانون الدولي الإنساني، أو القانون الجنائي الدولي، أو حقوق الإنسان، أو المنظمات الدولية.

عليه يتعين إعادة النظر في الخطط الدراسية لكليات القانون، لإفراد مساقات مستقلة تغطي هذه الموضوعات مع عدم اقتصارها على الجانب النظري بل تضمينها بالجانب التطبيقي.

كما أنه وعلى الصعيد السياسي أيضاً، نجد أن الانقسام الفلسطيني كان له العديد من الآثار السلبية سواء من الناحية القانونية، كصدور تشريعات متباينة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، أو من الناحية الحقوقية، حيث خلف الانقسام العديد من الضحايا والعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، مما يقتضي أن تتضمن الخطط الدراسية لكليات القانون مساقات تعالج هذه الآثار فيما يعرف بقوانين العدالة الانتقالية، التي تساهم في تزويد الطالب بالمعرفة العلمية حول هذه القوانين وطبيعتها وكيفية اقرارها والدور المنوط بها، على نحوٍ يحقق الوئام المجتمعي وينقل المجتمع من حالة الصراع والانقسام إلى حالة الاستقرار والوحدة[1].

المطلب الثاني: التعليم النظري والتطبيقي للقانون

إن التعليم القانوني في كليات الحقوق ونظراً لطبيعة دراسة المساقات القانونية، يتطلب استخدام أساليب التعليم النظري، كما يقتضي أيضاً استخدام أساليب التعليم التطبيقي لتأهيل الخريجين للالتحاق بسوق العمل ومجالاته.

1- مقابلة مع د. سامي غنيم، مرجع سابق.

الفرع الأول: أساليب التعليم النظري

يعرف التعليم النظري بأنه التعليم القائم على إعطاء الدروس التعليمية في غرفة الصف وجهاً لوجه، بحضور كل من المعلم والمتعلم[1].

ويعد التعليم النظري من أنماط التعلم التقليدية السائدة منذ بدء المنظومة التربوية والتعليمية، والذي يعتمد على المعرفة النظرية كركيزة أساسية في العملية التعليمية التي يكون المعلم محورها ووسيلة نقل المعرفة والمعلومة وتزويد الطالب بها.

وفيما يتعلق بالتعليم النظري في كليات القانون، فإنه يعتبر من الوسائل الهامة في العملية التدريسية، إذ أن دراسة العلوم القانونية في اطارها النظري تشكل اللبنة الأولى لتكوين الاطار المعرفي لدى طلاب القانون، خاصة وأن علم القانون يعتبر من العلوم التي لا يتلقى الطالب أي معرفة حولها خلال المراحل التعليمية السابقة على التعليم الجامعي، لذلك فإن التعليم النظري يشكل أداة أساسية لطلاب كليات القانون لا سيما في المراحل التأسيسية لهم، مما يقتضي أن يكون التعليم القانوني في جزء كبير منه قائم على التعلم النظري، الذي يمكن من خلاله تزويد الطالب بالمعرفة حول النظريات العامة في القانون[2].

كما أن التعليم النظري في كليات القانون يجد ما يستدعيه في أن العديد من موضوعات القانون تتطلب معرفة آراء الفقه والقضاء بصدد كل جزئية من جزيئاتها؛ لتمكين الطالب من توسيع مداركه العلمية وتكوين وبناء ملكته القانونية في فهم البيئة التشريعية ومدى ملائمتها للواقع العملي والتطورات التي يمر بها المجتمع، الأمر الذي يظهر معه القيمة الحقيقية للتعليم النظري في مجال القانون.

1- رافدة الحريري، الجودة الشاملة في المناهج وطرائق التدريس، ط2، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2016م، ص53.
2- مقابلة مع د. يوسف الغرباوي، أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق بجامعة الأزهر، بتاريخ 2020/10/15.

وقد ارتكز أسلوب التعليم النظري للقانون في بدايته على ثلاثة محاور رئيسة، وهي: المعلم، والمتعلم، والكتاب أو المقرر الدراسي بما يحتويه من معلومات؛ إلا أنه مع التطور التكنولوجي واستخدام وسائل مبتكرة في التعليم، ظهرت وسائل تعليمية نظرية جديدة، كالحاسوب والأدوات الإلكترونية في عرض وتقديم المادة العلمية النظرية للطلبة داخل القاعات الدراسية.

وبالنظر إلى تجارب كليات القانون محل الدراسة، نجدها قد اعتمدت على أسلوب التعليم النظري التقليدي، حيث كان هو الأسلوب الشائع في عملية التدريس القانوني، والذي اقتصر في بدايته على تلقين المُحاضر المادة العلمية للطالب عبر المحاضرة النظرية في قاعات الدراسة[1]، دون أن يكون هناك أي اشراك للطالب في هذه العملية، على نحو بدى فيه الطالب كمشارك سلبي، يتمثل دوره في تلقي المعلومة وحفظها، دون اشراكه في تحضير المادة العلمية وتبادل المعرفة القانونية مع المحاضر وزملائه.

حيث تأثرت كليات القانون في فلسطين عند نشأتها بما كان متبع في المدارس العربية المتخصصة في هذا المجال والمجاورة لفلسطين، لا سيما جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وما كانت عليه في السابق كليات الحقوق في تلك البلاد ، حيث كانت تعتمد في تدريسها للعلوم القانونية على التعليم النظري التقليدي[2].

لكن مع التطور الذي شهده التعليم النظري في كليات الحقوق دولياُ وعربياً ومحلياً، وانخراط خريجي كليات القانون في سلك التدريس الجامعي بعد استكمال دراساتهم العليا في تلك الكليات، واستفادتهم من تجارب التدريس المقارنة، شهد التعليم النظري في كليات القانون محل الدراسة تطوراً ملحوظاً[3]، حيث تم اشراك الطالب في العملية التدريسية، من خلال مساهمته في تحضير بعض موضوعات الدراسية، وتكليفه بعرضها لزملائه تحت إشراف المحاضر وافساح المجال أمام الطلبة لإبداء آراءهم و اثارة النقاش حول تلك الموضوعات، مع العمل على تعزيز التفاكر القانوني والاعتماد على عمليات العصف الذهني في تناول موضوعات القانون.

كما تم توظيف الأساليب التكنولوجية الحديثة في التعليم النظري، وذلك باستخدام الحاسوب والوسائل الإلكترونية في تحضير المادة العلمية، وهو ما ساعد على عرض المادة العلمية بالتزامن مع المحاضرة النظرية

1- مقابلة مع أ. د. محمد أبو عمارة، أول عميد لكلية الحقوق بجامعة الأزهر، بتاريخ 2020/10/15.
2 - خليل نخلة وآخرون ، خطة عمل استراتيجية لتطوير التعليم العالي في فلسطين، رام الله، يوليو 2005م، ص41.
3- مقابلة مع أ . د. محمد أبو عمارة، مرجع سابق.

داخل القاعات الدراسية، الأمر الذي ساهم في خلق بيئة تفاعلية في التعليم القانوني وترسيخ ما يتلقها الطالب من معلومات قانونية، علماً بأن كلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين تعد من الكليات السباقة في استخدام الأدوات الالكترونية في مجال التعليم القانوني وذلك عبر استخدام برنامج اليوبينار، والذي يتم من خلاله عرض المادة العلمية وتسجيل المحاضرة في الوقت الذي يقوم المحاضر بإلقائها على الطلاب، حتى يتسنى لهم مراجعة تلك المحاضرة صوتياً والاستفادة من النقاشات التي أثيرت خلالها[1].

إلا أنه وعلى الرغم من التطور الذي حدث على صعيد أساليب التعلم النظري في الكليات محل الدراسة، غير أنه اقتصر على بعض المساقات وعلى بعض أعضاء الهيئة التدريسية دون البعض الآخر، حيث ظلت العملية التعليمية محتفظة بطابعها التقليدي، الأمر الذي يقتضي أن يصبح هذا التطور أسلوباً شائعاً لدى عناصر العملية التعليمية برمتها، كما أن كلفة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم القانوني في ظل ضعف امكانيات الكليات محل الدراسة بسبب الضائقة المالية التي تمر بها الجامعات في قطاع غزة، أدى إلى عدم اعتماد تلك الوسائل بصورة رئيسية في التعلم القانوني[2].

الفرع الثاني: أساليب التعليم التطبيقي

على الرغم من أهمية التعليم القانوني النظري، إلا أنه غير كافي لتأهيل طلبة القانون للالتحاق بسوق العمل ومجالاته المختلفة، لذلك فإن التعليم القانوني يتطلب أيضاً اللجوء لأساليب التعليم التطبيقي (العملي)، الذي يمكن عبره صقل المهارات القانونية للطالب على نحو يحقق التناغم والانسجام بين الدراسة النظرية للقانون وبين تطبيقاته العملية.

كما تأتي أهمية التعليم التطبيقي للقانون في أن هناك العديد من المساقات التي تحتاج إلى تدريسها بالطريقة التطبيقية والعملية باعتبارها الطريقة الأمثل والانجح في تدريس مثل هذه المساقات، كالمساقات الإجرائية (كقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، وقانون الإجراءات الجزائية، والقضاء الدستوري، والقضاء الإداري، والتطبيقات القضائية)[3].

1- مقابلة مع د. نائل شلط، أستاذ قانون المرافعات المساعد بكلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين، بتاريخ 2020/10/12.
2- مقابلة مع د. يوسف الغرباوي، مرجع سابق.
3- مقابلة مع د. عبد الله الفرا، مرجع سابق.

لكن بالنظر إلى تجربة كليات القانون بالجامعات محل الدراسة فيما يتعلق بالتعليم التطبيقي نجد أنها قد اقتصرت في البداية على تزويد الطالب ببعض التطبيقات العلمية لكن ضمن التدريس النظري للمساقات الدراسية، مما يعني أن الجانب التطبيقي لها قد ظل في بوتقة اطاره النظري[1]، وهو ما يعزى في جانب منه إلى حداثة تجربة التعليم القانوني في حينه، وإلى أن نشأة كليات القانون محل الدراسة في الجامعة الاسلامية وجامعة الأزهر، جاءت في ظل وجود الاحتلال وعدم وجود قضاء ومحاكم وجهات تشريعية وطنية، الأمر الذي كان يحد من إمكانية اللجوء للتعليم التطبيقي[2].

إلا أنه بعد تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، والبدء في تشكيل الجهاز القضائي الفلسطيني، وتولي جهات فلسطينية التشريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى التطور الحاصل في مجال التعليم القانوني على صعيد الجامعات العربية في الدول المجاورة، بدأت ملامح التطور في التعليم التطبيقي للقانون في الكليات محل الدراسة، من خلال اللجوء إلى عدة وسائل، كتكليف الطلبة في بعض المساقات، خاصة ذات الطابع العملي والإجرائي، كالتعليق على التشريعات والقوانين وبعض الأحكام والقضايا المنظورة أمام المحاكم، وإعداد المذكرات القانونية تحت إشراف أعضاء الهيئة التدريسية، كما تم تكليف الطلبة بالتمثيل الصوري للمنازعات أمام القضاء وكيفية الترافع والتقاضي أمام المحاكم، مما أدى لاحقاً إلى تبني فكرة المحكمة الصورية، التي أصبحت – كما سيتضح - جزءاً من الأنشطة اللامنهجية لكليات الحقوق، وهو ما ينطبق أيضاً على مسرح الجريمة، كأسلوب للتعليم التطبيقي، والذي لم يتم اعتماده بصورة موسعة وربطه بالمساقات التدريسية عبر إفراد جزء من العلامة الدراسية في هذه المساقات للطلبة المشاركين فيها، وإنما أصبح ينفذ بالغالب كنشاط لا منهجي[3].

هذا بالإضافة للجوء – وإن بصورة محدودة – إلى تنفيذ الزيارات الميدانية، كوسيلة داعمة للتطبيق العملي داخل كليات القانون، ويتمثل هذا الأسلوب باصطحاب الطلاب الى أركان العدالة (المحاكم، النيابات، والشرطة) حيث يتعرف من خلالها الطالب على تشكيل القضاء والمحاكم وآليات انعقادها والإجراءات الإدارية لرفع الدعاوى أمام المحاكم، فضلاً عن بعض الجوانب القانونية الموضوعية التي يطلع عليها الطالب بحكم ملامستها في اطارها التطبيقي الحقيقي داخل قاعة المحكمة.

1- آراء مجموعة من المحامين في الاستبيان المعد لأغراض الدراسة.
2- مقابلة مع أ. د.محمد أبو عمارة، مرجع سابق.
3- مقابلة مع د. يوسف الغرباوي، مرجع سابق.

وتجدر الإشارة إلى أن كلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين قد كانت سباقة في اعتماد التعليم التطبيقي كجزء من فلسفة التدريس بالكلية، وذلك بتخصيص ساعة أكاديمية تطبيقية موازية للعديد من مساقات الخطة الدراسية، التي وإن كانت لا تحتسب ضمن الساعات الأكاديمية المعتمدة في الخطة، إلا أنه يتم إفراد جزء من العلامات المخصصة لهذه المساقات، ويتم تقديرها حسب مشاركة الطالب في الساعات التطبيقية الموازية، وهو ما كان يحفز الطلبة على هذه المشاركة والاستفادة من المعرفة العملية التي يوفرها التعليم التطبيقي[1].

لكن رغم التطور في تجربة الكليات محل الدراسة في ميدان التعليم التطبيقي، إلا أنها قد ظلت مقتصرة على بعض أعضاء الهيئة التدريسية، وارتبطت بالمساقات الإجرائية، دون المساقات الأخرى التي يمكن أن يشملها التعليم التطبيقي، خاصة المساقات التي تتناول فروع محددة من القانون ويحتاج الطالب فيها إلى تنمية مهاراته العملية، كقانون البينات وقانون التنفيذ، وقانون الشركات والمواريث، بالإضافة إلى قانون العمل وقانون الأحوال الشخصية – كما سبق الذكر- والتي قد يجد الخريجين صعوبة في التعامل مع منازعاتها أمام القضاء، لعدم معرفتهم بالإطار التطبيقي لهذه القوانين خلال دراستهم الجامعية[2].

علاوة على غياب أسلوب الضيف الزائر، والذي يعتمد على استضافة كليات القانون لأهل الاختصاص والخبرة في المجالات القانونية المختلفة، لاسيما التي يغلب عليها الطابع التطبيقي، فاستخدام هذا الأسلوب التطبيقي في التدريس القانوني يعمل على تعريف الطالب بالجوانب العملية لجملة من المسائل القانونية ذات الأهمية البالغة، ويساهم في إحاطة الطالب ببعض التفاصيل التي لا تتأتى الا من الممارسة الفعلية للمهنة، كاستضافة القضاء وأعضاء النيابة العامة لبيان الإجراءات المتبعة أمام هذه الجهات، سواء ما يتعلق بالجانب الإداري في تقديم الطلبات أمامها من ذوي الشأن أو الجانب القانوني المهني بالتعرف على إجراءات التحقيق والتقاضي، مع العمل على تحفيز الطلبة على المشاركة في اللقاءات من خلال ربطها بالمساقات الدراسية.

كذلك استحداث مساقات تطبيقية جديدة، كمساق الصياغة القانونية للتشريعات والمذكرات القانونية ولوائح الدعاوى وحيثيات الأحكام القضائية، وابتكار أساليب تطبيقية تساهم في تنمية المهارات العملية لطلاب

1- مقابلة مع د. كامل مطر، مرجع سابق.
2- آراء مجموعة من المحامين في الاستبيان المعد لهذه الدراسة.

القانون، كتزويد الطالب بالمعرفة حول كيفية إعداد وتقديم الاستشارات القانونية بشأن تطبيق وإعمال القوانين التي يتم دراستها، وكيفية إعداد الشكاوى المتعلقة بها، وغيرها من الأساليب التطبيقية التي تساهم في صقل مهارات الخريجين وتأهلهم للالتحاق بسوق العمل.

ويجدر التنويه إلى أنه وفي ظل اعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية بسبب جائحة كورونا، ظهرت معالم التعليم الإلكتروني في كليات الحقوق محل الدراسة كغيرها من الكليات في فلسطين لصعوبة التعليم الوجاهي، تجنبا لانتشار الوباء، ويعتبر التعليم الإلكتروني من الوسائل الحديثة التي تعتمد بصورة أساسية على استخدام الوسائط الالكترونية ومنها الحاسوب وبرمجياته المتعددة والشبكات والانترنت والمكتبات الالكترونية وغيرها، التي تستخدم جميعها في عملية نقل وإيصال المعلومات بين المعلم والمتعلم[1].

إلا أنه وعلى الرغم من ايجابيات التعليم القانوني الإلكتروني، كسهولة وصول طالب القانون إلى المحاضرات خارج أوقات الدراسة الرسمية، وتغيير دور المحاضر من ملقن إلى دور الموجه والمشرف، وإتاحة الفرصة للطالب للتعلم في أي وقت وفي أي مكان، فضلاً عن قلة تكلفة التعليم الالكتروني مقارنة بالتعليم النظري، ونقله التعليم القانوني من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة لكن التعليم الإلكتروني في الكليات محل الدراسة لم يخلُ من العديد الصعوبات والتحديات، كافتقار العديد من الطلبة والمحاضرين إلى أساسيات التعامل مع الأجهزة الالكترونية الحديثة والبرامج التي تتطلبها عملية التعليم عن بعد، وضعف الإمكانيات اللازمة لهذا النمط من التعليم، لاسيما في الأماكن النائية في القطاع من حيث توفير الأجهزة الالكترونية والشبكات وأساليب الاتصال الحديثة، كما أنه لا يمكن تطبيقه على الوجه الأمثل نظراً للظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، من نقص بالإمكانيات كالكهرباء والانترنت والأجهزة الحديثة[2]، حيث أن غياب الثقافة الإلكترونية في التعامل مع هذا النوع من التعليم، كان له تأثير سلبي، حيث أفاد بعض الطلبة، بعدم توفر أدنى فكرة لديهم في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية ومن ثم الوصول إلى المحاضرات، إلا بعد أن تم توجيههم إلى كيفية الاستخدام والوصول إلى المحاضرات، بالإضافة إلى ذلك، ضعف إدراك بعض الطلبة لمفاهيم ومصطلحات اللغة الانجليزية، كون غالبية المنصات الالكترونية باللغة الانجليزية، مما أدى إلى وجود صعوبة في التعامل مع بعض التطبيقات التي

1- طارق عبد الرؤوف عامر، التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي، اتجاهات عالمية معاصرة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014م، ص23.

2- مقابلة مع د. محمد شبير، أستاذ القانون الإداري المساعد بكلية الحقوق في جامعة الأزهر، بتاريخ 2020/10/15، ويضيف أنه من التحديات التي يواجهها أيضاً التعليم الإلكتروني أو الرقمي ضعف الثقة بهذا النوع من التعليم.

يتم من خلالها التعليم القانوني الإلكتروني[1]، كذلك ما يثيره هذا النظام من إشكاليات تتعلق بالانضباط والمسئولية والأمانة العلمية في إعداد التكليفات والواجبات الإلكترونية، وعدم توفر القدرات والمهارات لدى كافة أعضاء الهيئة التدريسية في استخدام أساليب التعليم الإلكتروني وكيفية توظيفها في تقييم الطلبة وقياس تحصيلهم المعرفي والعلمي[2]، وهي تحديات ومشكلات تسعى إدارة الجامعات في قطاع غزة إلى الحد منها عبر تطوير قدرات ومهارات أعضاء الهيئة التدريسية في المجال الإلكتروني وتطوير نظام التعليم الإلكتروني والرقابة عليه[3].

المبحث الثالث

دوركليات القانون في قطاع غزّة في تنمية المهارات القانونيّة

شكلت الأنشطة اللامنهجية والعيادات القانونية وسائل رئيسية في تطوير المهارات القانونية لطلبة القانون في كليات الحقوق بقطاع غزة ومنها الكليات محل الدراسة، لا سيما وأن الخطط الدراسية في هذه الكليات وأمام

1- آراء مجموعة من الطلبة في الكليات محل الدراسة في الاستبيان المعد لأغراض الدراسة.
2- مقابلة مع د. ساهر الوليد، مرجع سابق.
3- مقابلة مع د. رامي وشاح، مساعد النائب الأكاديمي بجامعة الأزهر، بتاريخ 2020/10/15.

تطور وسائل التعليم القانوني لم تعد كافية لتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة في تنمية قدراتهم العملية في مجالات القانون، وهو ما يقتضي تناول كل من الأنشطة اللامنهجية والعيادات القانونية ودورها في تطوير وتنمية المهارات والقدرات القانونية لطلبة كليات الحقوق.

المطلب الأول: النشاط اللامنهجي و أثره على تنميّة المهارات القانونيّة

إن تناول النشاط اللامنهجي وأثره في تنمية المهارات القانونية، يقتضي الوقوف على ماهية هذا النشاط وأهميته، ثم التطرق إلى تجربة كليات الحقوق محل الدراسة في اللجوء إلى النشاط اللامنهجي كوسيلة لتطوير التعليم القانوني فيها، ومدى اسهامها في تنمية المهارات القانونية لطلبة كليات الحقوق.

الفرع الأول: مفهوم النشاط اللامنهجي وأهميته

يعد النشاط اللامنهجي أو اللاصفّي حديث نسبياً مقارنةً مع نشأة التعليم ومؤسساته، حيث ظهر في القرن العشرين وزاد انتشاره في القرن الحادي والعشرين كأسلوب نفسي وتربوي معاصر[1]، ويشير مفهوم النشاط اللامنهجي إلى ذلك النشاط المصاحب للمادة أو المنهج والذي يهدف إلى ترسيخ المعلومات والمبادئ التي يتضمنها المنهج ولكن خارج أروقة المؤسسات التعليمية كالجامعات والمدارس[2]. كما تم تعريف الأنشطة اللامنهجية بأنها نشاطات تقوم المؤسسةُ التعليمية بتنظيمها والإشراف عليها خارج نطاق حصص التدريس المنهجية، وتكون الأنشطة اللاصفية عادة مكمّلة للنشاطات الصفية ومتناسبة مع أهداف المؤسسة ورؤيتها العامة في ما يتعلق بتنشئة الطالب، غايتها تنمية شخصية الطلبة ومهاراتهم وحسّهم ووعيهم بما يحيط بهم، وتحفيزهم على التعامل مع مشاكلهم ومع مجتمعاتهم واحتياجاتها بشكل إيجابي.[3]

وتؤكد الدراسات على أهمية النشاطات اللامنهجية أو اللاصفيّة في صقل شخصية الطالب وتنميتها في جوانبها المختلفة النفسية والاجتماعية والعقلية، وكذلك تلعب الأنشطة اللامنهجية دوراً فعالاً في تحقيق النمو الشامل للطلبة إلى جانب تحقيق الأهداف المنشودة من المنهج الدراسي[4]. فضلاً عن ذلك فإن بعض الدراسات تجد أن

1- تعريف الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.
2- عياد مهنّا، مفهوم الأنشطة اللاصفية وأهميتها، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الأولى، العدد الرابع، تشرين الثاني، 2019، منشور على الرابط: https://www.awraqthaqafya.com/، تاريخ الزيارة 3 /10/ 2020.
3- تعريف وزارة التربية والتعليم العالي – جامعة البلمند، وفقاً لما أورده (وبتصرفنا): عياد مهنّا، المرجع السابق.
4- محمد الددا وآخرون، درجة فعالية الأنشطة اللامنهجية داخل الخط الأخضر من وجهة نظر العاملين في المراكز المجتمعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسيّة، المجلد السادس والعشرون، العدد الخامس، 2018، ص 220.

ثمة رابط بين المشاركة في النشاطات اللامنهجية والتحصيل العلمي للطالب وأدائه[1]. ويرى البعض أنّه قد يكون للنشاط اللامنهجي أثرٌ يفوق أثر التعلّم في قاعة المحاضرة؛ كون الطالب هو من يختار نوع النشاط الذي ينخرط فيه ويشارك في إعداد خطة النشاط وكيفية تنفيذها، الأمر الذي يجعل بيئة التعلم أكثر حماساً ودافعة بشدة للتعلم[2].

خلاصة القول، إن النشاط المنهجي بات جزءاً لا ينفك عن منظومة التعليم الجامعي ومنه التعليم القانوني، حيث يشارك فيه الطلبة باختيارهم وعلى اختلاف مستوياتهم الدراسيّة، بل وأصبح للنشاط المنهجي دوره في تغيير النمطية في أسلوب التعليم القانوني، وكذلك دوره في خلق البيئة الدافعة والمشجعة على التعلّم وبناء القدرات المعرفية في مجالات القانون وتطوير المهارات العلمية خارج أروقة المحاضرات الصفية أو النظرية[3].

الفرع الثاني: النشاط اللامنهجي في كليات القانون بقطاع غزة ودوره في تنمية المهارات القانونية

لم يكن النشاط اللامنهجي جزء من منظومة التعليم القانوني في قطاع غزة خلال السنوات الأولى لنشأة مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، خاصةً في كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية وكلية الحقوق في جامعة الأزهر، وهو ما يرجع إلى حداثة تجربة التعليم القانوني والاعتماد بصورة أساسية على التعليم الصفي، بالإضافة إلى ممارسات الاحتلال التي كانت تحول دون تنفيذ هذه الأنشطة، وسيطرته على المؤسسات القضائية في ظل غياب المؤسسات الحقوقية والمدنية، إلا أنه بعد تأسيس السلطة الوطنية وتشكيل قضاء وطني فلسطيني ونشوء العديد من المؤسسات الحقوقية والمدنية ذات العلاقة، وتوجه كليات الحقوق نحو تطوير عملية التعليم القانوني، أخذت هذه الكليات بتنفيذ الأنشطة اللامنهجية خلال نهاية التسعينات، والتي اقتصرت في البداية على بعض المبادرات التي قام بها أعضاء الهيئة التدريسية وطلبة كليات الحقوق، إلا أن الفترة اللاحقة شهدت تطوراً في النشاط اللامنهجي في كليات الحقوق، لا سيما وأن جزء من هذه الأنشطة أصبح يشارك في تنفيذها

1- انظر:
extracurricular activities on student performance".]the["Other studies support the positive effect of
As cited by: Marie Correa et al., Extracurricular Activities and Academic Achievement: A Literature Review, Global Advanced Research Journal of Educational Research and Review, Vol. 4(9) pp. 165-169, September, 2015 , p. 165.

2- ديمة محبوبة، النشاطات اللامنهجية "متنفّس" للإبداع وتفريغ لطاقات الطلبة، مجلة الغد، الصيغة الإلكترونية: https://alghad.com/، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020، الساعة: 12:30 م. أيضاً، انظر: محمد الددا وآخرون، مرجع سابق، ص 220.

3-وهو ما أكد عليه العديد من الاكاديميين القانونيين خلال المقابلات التي أجريت معهم لأغراض الدراسة.

مؤسسات قطاع العدالة من قضاة ووكلاء نيابة ومحامين، ومؤسسات حقوقية ومجتمعية، كما شاركت في تنفيذها وتمويلها بعض المؤسسات الدولية ذات العلاقة، وهو ما أسس للتعاون بين هذه المؤسسات وكليات الحقوق في قطاع غزة، وتطوير نوعية الأنشطة اللامنهجية، لذلك يمكن تقسيم الأنشطة اللامنهجية إلى أنشطة يتم تنفيذها من قبل كليات الحقوق **بصورة ذاتية**، وأنشطة يتم تنفيذيها **بالشراكة** مع مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الحقوقية والدولية[1].

أولاً: النشاطات اللامنهجية المنفذة ذاتياً

تعددت الانشطة اللامنهجية التي نفذتها كليات الحقوق في قطاع غزة بمشاركة أعضاء الهيئة التدريسية وطلبة هذه الكليات، كعقد بعض اللقاءات وورش العمل حول قضايا وطنية واجتماعية من منظور قانوني، كالجرائم وانتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان والشعب الفلسطيني، وقضايا المرأة والطفل، والميراث، والقضايا العمالية، والانتخابات والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى تنفيذ بعض الدورات لطلبة كليات الحقوق حول موضوعات قانونية، في المجال الجنائي والمدني، مثل التحقيق الجنائي وجمع الأدلة وإعداد لوائح الدعاوى القضائية، وصياغة العقود[2]، وهي أنشطة يرى الطلبة بأنها ساهمت إلى حد ما في تطوير قدراتهم ومهاراتهم وزيادة معارفهم القانونية[3].

ويُعد نشاط المحكمة الصوريّة أكثر صور النشاطات اللامنهجية انتشاراً في أوساط كليات القانون بقطاع غزّة، خاصةً وأن الخطط الدراسية للكليات محل الدراسة - باستثناء كلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين[4]- لا تتضمن مساقاً متعلقاً بالمحكمة الصورية، في ظل حاجة الطلبة لمعرفة مهارات التقاضي والتمثيل والترافع أمام المحاكم، وقد بدأ تنفيذ نشاط المحكمة الصورية بجهود ذاتية من أعضاء الهيئة التدريسية، الذين تولوا تصميم وتنفيذ هذا النشاط خارج جدول ساعات المحاضرات، وقد تركز نشاط المحكمة الصورية بالغالب حول القضايا الجنائية والمدنية والعمالية، وبعض القضايا الحقوقية، لتتطور لاحقاً وتشمل أيضاً المحكمة

1- مقابلات مع عدد من الأكاديميين والمحامين من خريجي الكليات محل الدراسة.
2-مقابلة مع د. منال العشي محاضرة بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، بتاريخ 2020/10/11، ود. عبد الله الفرا ود .كامل مطر، مرجع سابق.
3- مقابلات مع عدد من الأكاديميين والمحامين من خريجي الكليات محل الدراسة.
4- على الرغم من اشتمال خطتها الدراسية على مساق المحكمة الصورية، إلا أن هذا المساق أفردت له ساعة واحدة فقط ضمن الخطة، وهو ما لا يكف لتزويد الطالب بكافة مهارات الترافع والتقاضي أمام المحاكم.

الدولية الجنائية وآلية عملها والمبادئ التي يقوم عليها النظام الأساسي للمحكمة[1]، نظراً لأهمية موضوع المحكمة الجنائية بعد أن أصبحت فلسطين عضواً في جمعية الدول الأعضاء للمحكمة الدولية الجنائية (ICC).

ومن خلال هذا النشاط اللامنهجي تم تطوير مهارات التقاضي بشكل عام لدى الطلبة المشاركين[2]، وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، تمكن الطلبة المشاركين من التعرف على المبادئ التي تنظم سير عمل المحكمة والنظام الأساسي للمحكمة من خلال دمج النظرية التي قاموا بدراستها في مساق القانون الدولي الجنائي بالتطبيق العملي الذي يمثله النشاط. فضلاً عن ذلك فإن النشاط ساهم في بناء القدرة لدى الطالب على إعداد المذكرات المكتوبة للادعاء والدفاع.

فنشاط المحكمة الصورية المتبع بوجهٍ عام في كليات القانون بقطاع غزّة ساعد على كسر حاجز الخوف والرهبة لدى الطلبة[3]، وهيأ المناخ لهم كي ينخرطوا بعد التخرج ببيئة المحكمة دون القلق والتوتر اللذين كانا موجودين قبل المشاركة في نشاط المحكمة الصورية. كذلك فإن قدرة الطلبة على إعداد المذكرات المكتوبة ضمن النشاط اللامنهجي ساعد بعض الطلبة في كتابة بحث التخرج بالنسبة للكليات التي تعتمد في خطتها مساق باسم "بحث التخرج"[4].

ومن وجهة نظر مدرسي القانون بكليات القانون بقطاع غزّة، يرى البعض أنّ نشاط المحكمة الصورية – كنشاط لامنهجي – يساعد بشكل أفضل على إيصال المعلومة القانونية وترسيخها في ذهن الطالب، كما أن هذا النشاط اللامنهجي ينمي ملكة التفكير لدى طالب القانون ويبرز شخصيته ويصقلها ويساعده على دخول قاعة المحكمة الحقيقية بعد التخرج بحضور وازن وحجة قوية[5]. كذلك، فإن المذكرات التي يقوم بإعدادها خلال النشاط، تزيد

1- بتاريخ 2019/12/1، تم تنظيم مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الدولي الجنائي – باللغة العربية، على غرار النسخة الإنجليزية لهذه المسابقة، والتي تنعقد سنوياً في جامعة ليدن بمدينة لاهاي – هولندا.

2- آراء بعض الطلبة من الكليات محل الدراسة حسب الاستبيان المعد لأغراض الدراسة.

3- وفق استبانة "Questionnaire" قمنا بإعدادها لأغراض جمع المعلومات من الأساتذة والخريجين والمحامين والطلبة حول النشاط اللامنهجي والعيادة القانونية وأثرهما في تطوير المهارات القانونية، فإنّ مجموعة من طلبة جامعة الأزهر أفادت بأن "نشاط المحكمة الصورية ساعدهم على كسر حاجز الخوف والقلق الذي كان يسيطر عليهم من مجرد الوقوف أمام عدد من الناس". كذلك، فإن محامين متدربين من خريجي جامعة الأزهر أفادوا بأن النشاط ساعدهم بشكلٍ كبير على "إعداد المذكرات الكتابية بصياغة قوية ومرتبة الأفكار، بل وساعدهم على الظهور أمام قضاة المحكمة بأسلوب رائع وحضور قوي".

4- رغم احتواء الخطة الدراسيّة لجامعة فلسطين – مثلاً – على مساق باسم "بحث التخرج" إلّا أن الطلبة استفادت من نشاط المحكمة الصورية اللامنهجي في تعلم أساسيات كتابة البحث العلمي أكثر من استفادتها من المساق نفسه؛ حيث يقول بعضُ الطلبة: "إن نشاط المحكمة الصورية ساعدنا على تعلم أساسيّات كتابة بحث التخرج الذي لم نتعلم منه وبحق كيفية كتابة بحث التخرّج!".

5- مقابلة مع الأستاذ محمد أبو حصيرة، مدرس القانون التجاري في الجامعات الفلسطينية، والأستاذ محمد اللوح، مُدرس القانون المدني في الجامعات الفلسطينية، بتاريخ 3 /10/ 2020.

من جانب مهارة البحث القانوني لديه وتقوي أسلوب الصياغة لديه خاصة وأن الطالب قد لا يدرس مساق مخصص باسم "مناهج البحث العلمي" أو "بحث التخرج"[1].

ومن بين النشاطات اللامنهجية الأخرى التي تنفذها كليات القانون بصورة ذاتية، الزيارات الميدانية لمؤسسات قطاع العدالة، كالمحاكم والنيابة العامة، للتعرف على طبيعة عملها، بالإضافة إلى تنفيذ زيارات ميدانية لبعض المؤسسات الحقوقية والمجتمعية للتعرف على الخدمات القانونية التي تقدمها ومدى احترام معايير حقوق الإنسان في تقديم الخدمات الاجتماعية، وهو ما كان يساهم في ربط عملية التعليم القانوني بمحيطها المجتمعي[2]،

علاوةً على ذلك، يعتبر نشاط محاكاة مسرح الجريمة من الأنشطة اللامنهجية المهمّة التي تعكف كليات القانون في قطاع غزة على تنفيذها بشكل ذاتي[3]، كون الخطط الدراسية لبعض الكليات لا تستوعبه ضمن أيٍّ من مساقاتها بصورة مستقلة[4].

وتدور فكرة النشاط حول آلية التصرف عند وقوع أي جريمة؛ حيث يتم تدريب الطلبة على استنباط ومعرفة الإجراءات القانونية الواجب إتباعها منقبل الجهات المختصة كالشرطة، والنيابة العامة، وفرق الأدلة الجنائية، والطب الشرعي؛ إذ يتم تمثيل هذه الجهات من قبل الطلبة بهدف تعريف الطلبة على دور هذه الجهات وكيفية التعامل معها في حال وقوع الجريمة[5].

1- جدير بالذكر أن الخطة الدراسية لكلية الحقوق بجامعة الأزهر للعام 2020-2021 لا تحتوي على مساق "مناهج البحث العلمي" ولا مساق "بحث التخرج". أما خطة العام الدراسي 2017-2018 فقد تضمنته مساق "مناهج البحث العلمي" كمساق اختياري ولم يسبق أن تم طرحه في أي فصل دراسي.

2- مقابلة مع د. تامر القاضي أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، والدكتور أحمد الأغا العميد السابق لكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين، بتاريخ 202/10/11، د. عبد الله الفرا، د. منال العشي، مرجع سابق.

3- نفذت الجامعة الإسلامية بغزة نشاط مسرح الجريمة "محاكاة لتمثيل جريمة قتل بالاشتراك" بتاريخ 2016/12/14، للمزيد انظر: http://sharea.iugaza.edu.ps/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9?id=22994

كذلك، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=PUwRnhQpgm0، تاريخ الزيارة 3 /10/ 2020،أيضاً نفذت جامعة فلسطين بتاريخ 2014/3/3 نشاطاً تدريبيًا حول مسرح الجريمة، وذلك داخل الحرم الجامعي، https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/04/503496.html، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.

4- يُلاحظ من الخطط الدراسية للجامعات الثلاث (الأزهر – الإسلامية – فلسطين) عدم وجود أي مساق مستقل يحمل مسمي "مسرح الجريمة"، إنما يعطى الشق النظري لموضوع مسرح الجريمة كجزء من مفردات بعض المساقات الواردة في الخطط الدراسية، مثل مساق "التطبيقات القضائية" في خطة كلية الحقوق بجامعة الأزهر، ومساق "العيادة القانونية" ضمن خطة كلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين.

5- الموقع الإلكتروني لدنيا الوطن:https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/04/503496.html، مرجع سابق.

كما أنه من الأنشطة اللامنهجية الأيام المفتوحة، الذي بدأت في تنفيذها كلية الحقوق في جامعة الأزهر، منذ العام الجامعي 2015-2016؛ والذي يتم فيه تنفيذ بعض الفعاليات الثقافية بالإضافة إلى فعاليات قانونية كالمحكمة صورية والمسرح القانوني، ويعتبر هذا النشاط من الأنشطة التي يرى الطلبة أنها تساعد في ترسيخ المعلومة بالشكل الكبير، بل وبشكلٍ يكاد يكون أوضح مما عليه الحال في قاعات الدراسة. كذلك فإن مشاركة بعضهم ضمن النشاط المذكور عزز لديهم الثقة بالنفس والقدرة على تحليل النصوص والمواد القانونية وتطوير بعض مهاراتهم القانونية[1].

ورغم أهمية الأنشطة اللامنهجية كوسيلة في تطوير التعليم القانوني وتنمية المهارات القانونية لدى طلبة كليات الحقوق محل الدراسة، إلا أن هذه الأنشطة تبقى قليلة العدد، ونادرة التطبيق، ولا تشمل مختلف الطلبة، حيث أنه وبسؤال عدد كبير من الطلبة عن بعض هذه النشاطات، تبين أنهم لم يكونوا جزءاً منها[2]، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، أهمها: إن مثل تلك النشاطات تحتاج إلى تكاليف مالية ليس بمقدور الجامعات تغطيتها في ظل الأزمات المالية التي تمر بها الجامعات الفلسطينية منذ وقتٍ طويل، فضلاً عن أن النشاط إن وجد المال لتغطيته فإنه لن يستوعب إلّا أعداداً محددة من الطلبة وفق معايير تحددها الكليّة[3]، كما يلاحظ أن هذه الأنشطة لم تشمل تنمية مهارات البحث العلمي القانوني[4].

ثانياً: الأنشطة اللامنهجية المشتركة

بدأت عملية الاشتراك في تنفيذ الأنشطة اللامنهجية في كليات القانون بقطاع غزة، من خلال التعاون مع بعض المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني، وقد تركزت هذه النشاطات التي كانت تتم في صورة لقاءات وورش عمل وتدريبات، حول القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، والانتهاكات ورصدها، وجرائم الاحتلال ضد

1- هذه التعليقات مبينة على إجابة الطلبة، المشاركين ضمن فعاليات اليوم المفتوح، على الأسئلة الواردة في الاستبيان المعد لأغراض كتابة هذا المبحث على وجه الخصوص.
2- مقابلة مع عدد من طلبة كلية الحقوق بجامعة الأزهر وفلسطين.
3- مقابلة مع د. ساهر الوليد، مرجع سابق، أ.ة.هبة مرتجي، من برنامج UNDP – سواسية.
4- مقابلة مع بعض الاكاديميين القانونيين والمحامين من خريجي الكليات محل الدراسة.

الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تصميم حملات الدعم والمناصرة، وبعض القضايا المرتبطة بحقوق بعض الفئات في المجتمع الفلسطيني كالمرأة والطفل، وغالباً ما كانت تنفذ هذه الأنشطة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان[1].

كما شملت الأنشطة اللامنهجية المشتركة المحكمة الصورية، كمسابقة المحكمة الجنائية الدولية الصورية التي نفذت بالشراكة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عام 2012[2]،و عام 2013[3]، علماً بأن كلية الحقوق في جامعة الأزهر تمكنت من الاشتراك في مسابقة المحكمة الجنائية الدولية – باللغة الإنجليزية، المنعقدة في لاهاي بهولندا على مدار الأعوام الثلاث 2013[4] و 2014[5] و 2015[6]، بتمويلٍ من مؤسسة لطفية رباني[7].

لكن فيما بعد أصبح تنفيذ الأنشطة اللامنهجية المشتركة يتم بالتعاون أيضاً مع المؤسسات أو الهيئات الدولية، كالمسابقة الخاصة بالقانون الدولي الإنساني التي تم تنفيذيها بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2016[8]، وبمشاركة كليات الحقوق في قطاع غزة، والمدرسة الصيفية للقانون الدولي الإنساني بهدف تطوير المعارف القانونية لطلبة كليات الحقوق في مجالات هذا القانون، والتي تنم تنفيذها من قبل كلية القانون بجامعة غزة عام 2018 بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكليات الحقوق في قطاع غزة.

كما نفذت كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية مؤتمراً علميًا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني عام 2018[9]، كما نفذت كلية الشريعة والقانون إلى جانب كلية الحقوق بجامعة الأزهر وكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين بعض المؤتمرات العلمية بالشراكة مع برنامج الامم

1- مقابلة مع د. عبد الله الفرا، ود. أحمد الأغا، مرجع سابق.
2- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر الخبر المنشور بتاريخ 2012/7/15، على الرابط https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=tOFQxwa604596334485atOFQxw، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.
3- دنيا الوطن، انظر الخبر المنشور بتاريخ 2013/9/9، على الرابط : https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/09/09/433506.html، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.
4- دنيا الوطن، انظر الخبر المنشور بتاريخ 2013/4/22، على الرابط : https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/04/22/385262.html، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.
5- الموقع الإلكتروني لجامعة الأزهر، http://www.alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id_no=8013، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.
6- بوابة الهدف الإخبارية، https://hadfnews.ps/، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.
7- مؤسسة لطفية رباني هي مؤسسة غير ربحية مهتمة بالحوار الأوروبي-العربي، https://rabbanifoundation.org/.
8- دنيا الوطن، انظر الخبر المنشور بتاريخ 2015/11/29، على الرابط https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/29/822433.html، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.
9- مقابلة مع د. عفيف كلوب، مرجع سابق.

المتحدة الإنمائي (UNDP)، حول موضوعات ذات علاقة بتطوير التعليم القانوني وقضايا قانونية وحقوقية[1]، بالإضافة إلى تنفيذ بعض ورش العمل المشتركة[2].

هذا بالإضافة إلى تنظيم كلية الحقوق بجامعة الأزهر يوماً مفتوحاً بمناسبة مرور سبعين عاماً على اتفاقيات جنيف، بالشراكة مع الصليب الأحمر الدولي ومشاركة الهلال الأحمر الفلسطيني وحضور عدد من المراكز الحقوقية بالقطاع[3]. حيث تضمن هذا اليوم تنفيذ لنشاطات لامنهجية كثيرة من بينها: المحكمة الصورية، الأوراق البحثية القانونية، المسابقة الثقافية، الاسكتش المسرحي القانوني، حملات الضغط والمناصرة، والمعرض القانوني.

أما عن حجم الإفادة من هذه الأنشطة، يرى أعضاء الهيئات التدريسية بكلية الحقوق أن مثل هذه النشاطات ساهمت فيت عزيز التعليم والفكر القانوني، ومواكبة المستجدات القانونية المتلاحقة والتي غالباً ما تكون محلاً للتفاكر والنقاش القانوني[4]. كما يرى الطلبة أنّ مثل هذه النشاطات، كان لها أثرها في تطوير مهاراتهم القانونية خاصة في مجال التقاضي والتمثيل القانوني وإعداد حملات الدعم والمناصرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول قضايا وموضوعات حقوقية وقانونية، إلا أنهم في المقابل يرون أن هذه الأنشطة لا تغطي كافة ما يتطلبه تطوير مهاراتهم القانونية، كمهارات البحث العلمي القانوني، والمهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل القانوني، كتقديم الاستشارات والخدمات القانونية[5]، كما أن الأنشطة اللامنهجية التي تنفذ بالشراكة مع المؤسسات الحقوقية والدولية، وإن كانت تستوعب عدداً أكبر من الطلبة والباحثين، إلا أنها أيضاً تبقى قليلة العدد؛ حيث تعتمد بالأساس على مدى توافر الدعم اللوجستي والتمويل الكافيين من قبل المؤسسات الداعمة[6]. كما يُلاحظ

1 ومن أمثلة ذلك: المؤتمر العلمي الذي نفذته كلية الحقوق في جامعة الأزهر حول "المواجهة التشريعية للتطور الإلكتروني". الرابط: الموقع الإلكتروني للمؤتمر: http://www.alazhar.edu.ps/law5/index.asp، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020. والمؤتمر العلمي الذي نفذته كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية حول "حقوق الأحداث وسبل تمكينهم من الوصول إلى العدالة"، الرابط: http://sharea.iugaza.edu.ps/، تاريخ الزيارة 11 /10/ 2020.

2 - من أمثلة ذلك ورشة العمل التي نظمتها كلية الحقوق بجامعة الأزهر بالتعاون مع كليات الحقوق بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة وبدعم من برنامج الامم المتحدة الإنمائي حول " البحث العلمي القانوني"، الرابط:. http://www.alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id_no=16086، تاريخ الزيارة 2020/10/12.

3- الموقع الإلكتروني لجامعة الأزهر،http://alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id_no=70508، تاريخ الزيارة: 3 /10/ 2020.

4- مقابلة مع د. عدلي نصار، أستاذ القانون الجنائي المساعد في الجامعات الفلسطينية، بتاريخ 4/10/ 2020، د. أحمد الأغا، مرجع سابق.

5- آراء عدد من الطلبة في الكليات محل الدراسة وخريجيها في الاستبيان المعد لأغراض الدراسة.

6- مقابلة مع. د. معتز الأغا، أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية القانون والممارسة القضائية بجامعة فلسطين، بتاريخ 2020/10/11.

أنّ بعض الجامعات تحظى بالقسط الأكبر من هذا الدعم وتلك النشاطات مقارنةً بغيرها[1]، بالإضافة إلى عدم تغطية هذه الأنشطة لكافة متطلبات تنمية وتطوير المهارات القانونية لطلبة كلية الحقوق وفق ما سبق بيانه، واعتمادها بشكل أساسي على مبادرات أعضاء الهيئة التدريسية مع مشاركة ضعيفة للطلبة في اختيار الأنشطة اللامنهجية.

المطلب الثاني: العيادات القانونية وحدود دورها في تطوير المهارات القانونيّة

تعد تجربة العيادات القانونية في كليات الحقوق محل الدراسة في قطاع غزة، من التجارب الحديثة لهذه الكليات في مجال التعليم القانوني، لذلك سيتم التطرق إلى ماهية هذه العيادات ونشأتها، ومساهمتها في تطوير المهارات القانونية لطلبة كلية الحقوق عبر ما تنفذه تلك العيادات من أنشطة وبرامج تدريبية وورش عمل عديدة.

الفرع الأول: ماهية العيادات القانونية ونشأتها

العيادة القانونية هي بيئة ووسيط يمكّن طلبة القانون من توظيف المعلومات والمعارف القانونية النظريّة المجرّدة في حل الإشكاليات القانونية العملية[2].

والعيادات القانونية تشكل إحدى وسائل تطوير التعليم القانوني المتبعة في عدد كبير من كليات ومدارس القانون في العالم، وتقوم على أساس نقل الطالب من التعليم القانوني النظري المجرد إلى حيز التعليم القانوني التطبيقي الإكلينيكي[3].

وتعتبر كلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين، هي الكلية الوحيدة التي تضمنت العيادة القانونية كمساق ضمن الخطة الدراسية، إلا أنها ومنذ العام 2011 بدأت كغيرها من كليات القانون محل الدراسة في تبني العيادة القانونية كمشروع ممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يقوم على تنفيذ مجموعة من الأنشطة القانونية والمجتمعية الحقوقية بمشاركة طلبة الكليات، وهي أنشطة يتم تحديدها مسبقاً وتنفذ ضمن

1- حيث كان لجامعة الأزهر – غزة النصيب الأكبر في هذه الفعاليات الممولة؛ لكونها المؤسسة التعليمية الرائدة والأولى على مستوى قطاع غزة في مجال التعليم القانوني.

2- للمزيد، انظر:

"The Legal Clinic", as a definition, is to teach law students how they can use their abstract and theoretical information while solving juridical disputes.". See: AlperUyumaz et al., The theory of legal clinic in education of law, Procedia - Social and Behavioral Sciences 174 (2015), p. 2116.

3- أحمد عبد الصبور الدلجاوي، العيادات القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني، مقالة منشور على الموقع الرسمي للدكتور الدلجاوي، رابط الموقع: http://www.abdelsabourweb.com/، تاريخ الزيارة: 4 /10/ 2020.

خطة زمنية، وقد أصبح لكلٍ عيادة من العيادات موقعها الإلكتروني الخاص بها لتغطية انشطتها وفعالياتها وتسهيل التواصل معها من قبل الطلبة والجمهور[1].

وتجدر الإشارة إلى أن وجود العيادات القانونية واستمراريتها ظل مرهوناً بمدى توافر الدعم المالي من الجهة الممولة، لذلك فإن هذه العيادات قد توقفت عن تنفيذ غالبية أنشطتها منذ بداية العام 2018 حتى بداية العام 2020، بسبب تراجع التمويل من برنامج (UNDP)، وحتى مع عودة التمويل فإن هذا التمويل تقلص بصورة ملحوظة مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما أدى إلى تراجع في عدد الأنشطة التي تنفذها العيادات القانونية[2]، وهو ما يتطلب البحث عن مصادر تمويل بديلة وتطوير التمويل الذاتي من قبل الجامعات في قطاع غزة للعيادات القانونية.

الفرع الثاني: أنشطة العيادات القانونية ومدى مساهمتها في تنمية المهارات القانونية

تمكنت العيادات القانونية منذ البدء في تشكيلها عام 2011 في كليات الحقوق بقطاع، تنفيذ العديد من النشاطات، أهمها، الندوات العلمية حول موضوعات قانونية وحقوقية بمشاركة أعضاء الهيئات التدريسية وطلبة الكليات ومؤسسات المجتمع المدني، كالندوة التي عقدتها العيادة القانونية بكلية الحقوق في جامعة الأزهر، حول حقوق الصيادين[3]، والندوة التي عقدتها العيادة القانونية بكلية الشريعة والقانون حول الصلح الجزائي[4]، والندوة التي عقدتها كلية القانون والممارسة القضائية حول الحماية القانونية لبطاقات الائتمان البنكية[5].

كذلك المؤتمرات العلمية الطلابية التي يقوم فيها الطلبة بإعداد أوراق بحثية حول موضوعات حقوقية وقانونية، ويتم تقييمها من قبل أعضائها الهيئات التدريسية، ليتم عرضها ومناقشتها من قبل الطلبة كالمؤتمر الطلابي الأول الذي عقدته العيادة القانونية بكلية الحقوق في جامعة الأزهر بعنوان: "طلاب من أجل العدالة وسيادة القانون"،

1 الموقع الإلكتروني الخاص بالعيادات القانونية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة:
جامعة الأزهر - غزة: http://legalclinic.alazhar.edu.ps/.
الجامعة الإسلامية بغزة:http://sharea.iugaza.edu.ps/.
جامعة فلسطين: https://legal.up.edu.ps/، وهو موقع غير فعّال حالياً.
2- مقابلة مع الاستاذة آية المغربي منسقة مشروع العيادة القانونية بكلية الحقوق في جامعة الأزهر، بتاريخ 2020/10/12.
3- مقابلة مع د. عبد الله الفرا، مرجع سابق.
4-مقابلة مع د. عفيف كلوب، مرجع سابق.
5- وكذلك نفذت العيادة القانونية بكلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين ندوة حول "الاتجاهات الحديثة في التخصص القضائي، الخبر:
http://law.up.edu.ps/post/، تاريخ الزيارة: 4 /10/ 2020.

والذي قدم فيه الطلاب أوراق عمل قانونية تتعلق بالقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني[1]، والمؤتمر الطلابي الذي نفذته العيادة القانونية بكلية الشريعة والقانوني في الجامعة الإسلامية حول العنف ضد المرأة[2].

بالإضافة إلى الأيام الدراسية والتي كان يتم فيها تقديم أوراق عمل قانونية من قبل أعضاء الهيئة التدريسية ويتم مناقشتها بمشاركة أعضاء الهيئات التدريسية وطلبة الكليات ومؤسسات المجتمع المدني، كاليوم الدراسي عقدته العيادة القانونية بكلية القانون والممارسة القضائية حول تطوير أساليب التعليم القانوني التطبيقي[3]،واليوم الدراسي الذي عقدته العيادة القانونية بكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية حول الحق في العودة[4].

علاوةً على تنفيذ دورات تدريبية حول عدة موضوعات، مثل مهارات البحث العلمي القانوني، وإعداد المذكرات القانونية، ومهارات التقاضي والمرافعات، وإعداد التقارير القانونية، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون التحكيم، وقانون العمل[5].

كما تم تنفيذ العديد من الزيارات الميدانية لمؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الحقوقية والمجتمعية كزيارة الطلبة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وزيارة الطلبة لبعض المنشئات الصناعية الرائدة بالقطاع للتعرف على التطبيق الفعلي لنصوص قانون العمل واللوائح الصادرة عن وزارة العمل[6]، كذلك زيارة الطلبة (لأكثر من مرة) لمجمع المحاكم النظامية بمدينة غزة[7].

ويجدر التنويه فيما يتعلق بتصميم وتحديد أنشطة العيادات القانونية فإنه يوجد لدى برنامج سواسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) خطة سنوية تندرج فيها خطط لتعزيز وتقوية كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية كهدف من شانه المساعدة في تحقيق سيادة القانون في فلسطين، ويتم تصميم الأنشطة بناء على مشاورات مع عمادة الكليات وبناء على مجموعات عمل مع الطلاب والطالبات[8]، أمّا عن ربط أنشطة

1- الخبر: http://legalclinic.alazhar.edu.ps/NewsDetail.aspx?NewsID=60.
2- مقابلة مع د. عفيف كلوب، مرجع سابق.
3- مقابلة مع د. معتز الأغا، مرجع سابق.
4- مقابلة مع د. عفيف كلوب، مرجع سابق.
5- راجع موقع كلية الشريعة والقانون http://sharea.iugaza.edu.ps/، تاريخ الزيارة: 4 /10/ 2020، قائمة النشاطات المنفذة بواسطة العيادة القانونية لجامعة الأزهر من خلال الرابط الآتي:
http://legalclinic.alazhar.edu.ps/ListofNews.aspx
6- ومن تلك المصانع: مصنع اليازجي للمشروبات الغازية ومصنع العودة للبسكويت.
7- انظر قائمة النشاطات المنفذة بواسطة العيادة القانونية لجامعة الأزهر، مرجع سابق.
8- مقابلة مع الأستاذة هبة مرتجي، من برنامج UNDP – سواسية، بتاريخ 2020/10/8.

العيادات بالخطة الدراسية، فيمكن القول أنه "فقط خلال 2019-2020 تم اعتماد ربط التدريب العملي بمساقات من ضمن الخطة الدراسية وتم التركيز على طالبات وطلاب المستوى الثالث والرابع وربطها مع المحاكم وحضور جلسات وزيارات لمؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بتعزيز سيادة القانون ووصول الفئات الفقيرة للعدالة كالعيادات القانونية."[1]

وعلى صعيد الفائدة العائدة على الطلبة من نشاطات العيادات القانونية، يؤكد عدد كبير من الطلبة على أن التعليم الإكلينيكي الذي قدمته العيادة ساهم في بناء شخصيتهم بشكلٍ كبير، كما أنه قرّبهم من الواقع، وجعل منهم قادرين على الربط بين النظرية والتطبيق، وجعلهم قادرين على اكتشاف الثغرات التي توجد في القوانين المطبقة وتفهم مشكلاتها[2]. كما ويقول الطلبة بأن النشاط البحثي الذي قامت العيادة بتنفيذه نمّى لديهم ملكة البحث التي كانت تنقصهم، خصوصاً وأن خطتهم الدراسية لا تتضمن مساقاً يتعلق بهذا الجانب.

ومن وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، فيرى البعض أنّ العيادة القانونية مشروع مميز يؤدي إلى تعميق المعرفة القانونية ببعض الموضوعات التي تتجاوز الإطار الأكاديمي والمواد الدراسية المقررة إلى بعض الموضوعات المتخصصة والعملية، لذلك يرتئي هؤلاء أن يتم العمل على إدامة وتوسيع أنشطة العيادة بحيث تصبح جزءاً من هيكلية كليات الحقوق في سبيل ترسيخ فكرة الأنشطة اللامنهجية[3]. كذلك فإن العيادة القانونية تساهم في تزويد الطلبة بالمهارات التي يحتاجونها عند الخروج لسوق العمل، حيث تعمل على تزويد الطلبة بالمعارف والقيم القانونية العملية، إلى جانب توعيتهم وتثقيفهم وإثرائهم بالمعلومات التي يحتاجونها، كما وتُعنى العيادة بتقديم الاستشارات القانونية للفئات المهمشة والضعيفة، من أجل المساهمة في تعزيز الأمن الاجتماعي، وسيادة روح العدالة والقانون[4].

لكن رغم أهمية عمل العيادات القانونية وما تقدمه من خدمات للطلبة والمدرسين والمجتمع، فإن هذه العيادات تواجه بعض المشكلات في دورها كأداة لتطوير المهارات القانونية لطلبة كليات الحقوق، كعدم استيعابها لعدد كبير من الطلبة في أنشطتها، حيث يكون اختيار الطلبة على أسس ومعايير محددة، منها المعدل التراكمي والمستوى

1- مقابلة مع هبة مرتجي، المرجع السابق.
2- آراء عدد من الطلبة في الكليات محل الدراسة وخريجيها في الاستبيان المعد لأغراض الدراسة.
3-مقابلة مع د. سامي غنيم، مرجع سابق، د. عبد الله الفرا، د. معتز الأغا، مرجع سابق.
4-مقابلة مع د. عدلي نصار، مرجع سابق.

الدراسي[1]؛ فهذا المعيار يحرم الكثيرين من الفائدة التي تحققها نشاطات العيادة، بالإضافة إلى نقص الإمكانيات اللوجستية بصفة عامة، وعدم كفاية الكادر البشري المؤهل لبناء قدرات الطلبة في الأنشطة التي تنفذها العيادات القانونية، والضعف في إجراء البحوث الميدانية القانونية، وعدم تناول موضوعات الموضوعات المرتبطة بالسياسة التشريعية، وتراجع عقد المؤتمرات العلمية، وضعف عملية التشبيك مع الهيئات الحكومية والدولية والمحلية[2].

الخاتمة

أولاً/ النتائج:

- إن المشرع الفلسطيني وإن أقر بالحق في التعليم واهتم بتنظيمه مع النص على بعض الضمانات ذات العلاقة بالتعليم العالي، إلا أنه لم يقرر صراحةً التزام الدولة بدعم التعليم الجامعي ومؤسساته وضمان التمتع به.
- رغم التطور الذي شهده التعليم القانوني في قطاع غزة في السنوات اللاحقة لقيام السلطة الوطنية، كتأسيس العديد من الكليات العاملة في ميدان التعليم القانوني، وتعدد البرامج التعليمية فيها والدرجات العلمية التي تمنحها، إلا أن الكليات محل الدراسة تعاني من نقص الكادر المثبت، وعدم توفر الكادر المتخصص لتدريس الموضوعات المرتبطة ببعض المساقات كالقانون الدولي والمالية والتشريع الضريبي وقانون البينات وقانون المرافعات، بالإضافة إلى عدم توفر الرتب العلمية العليا لدى

1- حيث يتم التركيز على طلبة المستوى الرابعة كونهم الأقرب للتخرج والالتحاق بسوق العمل". هبة مرتجي، مرجع سابق.
2- مقابلة مع بعض أعضاء الهيئة التدريسية وخريجي الكليات محل الدراسة.

أعضاء الهيئة التدريسية، خاصة الاستاذ الدكتور، علاوةً على غياب التخصصات الفرعية في برامج الدراسات العليا، مع وجود بعض البرامج التعليمية التي تصنف لدى وزارة التعليم العالي كبرامج فعالة دون التحاق الطلبة بها.

- عدم اشتمال الخطط الدراسية لكليات القانون محل الدراسة على مجموعة من المساقات التأسيسية المهمة، فضلاً عن وجود مساقات تم حصرها في مساق واحد وتحتاج إلى تفريعها إلى أكثر من مساق.
- لم تتضمن الخطط الدراسية لكليات القانون محل الدراسة على بعض المساقات التي يتعين أن تأتي منسجمة مع التطورات السياسية والاجتماعية الحاصلة في فلسطين.
- رغم التطور النسبي في أساليب التعليم القانوني النظري، إلا أنه اقتصر على بعض أعضاء الهيئة التدريسية، ودون شيوع استخدام أساليب التكنولوجيا التفاعلية الحديثة في التعليم النظري، كما أن أساليب التعليم التطبيقي ظلت مقتصرة على المساقات الإجرائية مع عدم استحداث أساليب تطبيقية جديدة.
- إنّ النشاط اللامنهجي وعلى أهميته في بناء القدرات القانونية لطلبة كليات الحقوق، لكنه لا يزال يواجه بعض العقبات، كضعف الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الكليات مما يحد من قدرتها على تنفيذ الأنشطة اللامنهجية، كذلك، عدم تغطية النشاطات اللامنهجية لبعض الموضوعات والمساقات الدراسية ذات الأهمية، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي القانوني ضمن الأنشطة اللامنهجية، والاعتماد في اختيار وتنفيذ الأنشطة اللامنهجية على مبادرات من أعضاء الهيئة التدريسية.
- إن العيادة القانونية ورغم دورها الفعّال في تزويد الطلبة بالمهارات التي يحتاجونها لسوق العمل، وتنمية قدراتهم المعرفية وتزويدهم بالقيم القانونية العملية، إلا أنها تواجه بعض التحديات، كتخصيص النشاطات لفئات ومستويات معينة دون باقي المستويات الدراسية، كذلك نقص الكادر البشري المؤهل والإمكانيات اللوجستية، وعدم تغطية كافة الموضوعات ذات العلاقة بتطوير المهارات القانونية لدى طلبة كليات الحقوق، وارتباطها بالتمويل من الجهات المانحة.

ثانياً / التوصيات:

- قيام المشرع الفلسطيني بالنص صراحةً سواء في الوثائق الدستورية أو القوانين والتشريعات ذات العلاقة على التزام الدولة بدعم التعليم العالي ومؤسساته وضمان التمتع به.
- زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية المثبتين في كليات الحقوق، لضمان استقرار الكادر التعليمي فيها ومراكمة الخبرات والمعارف في مجال التعليم القانوني.
- تفعيل نظام الابتعاث الجامعي لأعضاء الهيئة التدريسية من حملة الماجستير في التخصصات التي تعاني من عدم توفر الكادر البشري، أو العمل على استقطاب هذا الكادر من خارج الكلية، لتحسين جودة التعليم القانوني في تلك التخصصات.
- تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على عمل البحوث والدراسات القانونية المتخصصة لتطوير معارفهم القانونية، والحصول على الرتب العلمية، الأمر الذي يساهم في تنمية القدرات التعلمية وتسهيل الحصول على اعتماد برامج الدكتوراه، التي تشترط توافر الرتب العلمية العليا في أعضاء الهيئة التدريسية.
- اعادة النظر من قبل كليات الحقوق في برامج الدراسات العليا والعمل على تبني برامج تخصصية لمراكمة المعارف القانونية في مجالات قانونية محددة، بما ينعكس إيجاباً على تطوير المهارات والقدرات العلمية القانونية في هذه المجالات.
- تفعيل الدور الاشرافي والرقابي لوزارة التعليم العالي على برامج التعليم القانوني على أساس الاحتياجات الفعلية وسوق العمل القانوني.
- تضمين الخطط الدراسية لكليات القانون محل الدراسة على المساقات التأسيسية الجوهرية كمساق علم الاجتماع القانوني، ومساق فلسفة القانون، كونها مساقات تساعد طالب القانون على تنمية وتعميق فكره القانوني وتساهم في صقل مهاراته القانونية.
- تعديل الخطط الدراسية على نحو يؤدي إلى اشتمالها على مساقات تساهم في الاستجابة للتطورات والتحولات الاجتماعية والسياسية وما نتج عنها من تحديات قانونية وعملية.
- العمل على تطوير أساليب التدريس النظري لدى أعضاء الهيئة التدريسية، وتعزيز الاستخدام الأمثل لوسائل التكنلوجيا الحديثة.

- زيادة عدد الساعات المتعلقة بالتعليم التطبيقي، وعدم اقتصارها على المساقات ذات الطابع الإجرائي، مع استحداث أساليب تطبيقية جديدة تؤهل الخريجين للانخراط الفاعل في سوق العمل.
- توسيع نطاق اعتماد كليات الحقوق على الانشطة للامنهجية كوسيلة لتطوير المهارات القانونية لطلبتها، والعمل على تغطية مختلف الموضوعات والمساقات ذات الجانب التطبيقي، مع إشراك الطلبة في اختيار وتنفيذ الأنشطة اللامنهجية.
- تطوير عمل العيادات القانونية وذلك من خلال البحث الجدّي عن مصادر تمويل بديلة وتطوير مصادر التمويل الذاتي من كليات الحقوق في قطاع غزة، والعمل على إشراك مختلف الطلبة والمستويات الدراسية في أنشطتها، مع العمل تأهيل الكوادر البشرية لتغطية كافة الموضوعات القانونية التي تساهم في تطوير وتنمية القدرات القانونية لدى الطلبة.

سلسلة اوراق بحثية
يعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت وضمن مشروع التعليم القانوني في فلسطين، والمندرج تحت عنوان
نشأة وتطور التعليم القانوني في قطاع غزة للباحث محمد عبد الله أبو مطر